

دراسة مقارنة لممارسات التحفظ المحاسبى بين البنوك العاملة فى المنطقة العربية

د/ أسماء محمد إبراهيم عبد الرازق

مدرس المحاسبة

المعهد العالى للعلوم الادارية المتقدمة والحاسبات

drasmaamohamed@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث للتعرف على مدى الاختلاف فى ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقرير المالى بين نوعى البنوك الاسلامية والتقليدية، وذلك باستخدام عينة تضمنت 136 مشاهدة من البنوك الاسلامية والتقليدية فى المنطقة العربية على مدار الفترة من 2013 حتى 2016. كما تم اختيار عينة فرعية تحكمية بحجم مشاهدات 204 مشاهدة لاجراء عدد من الاختبارات على مدار فتره تحليل اطول من عام 2012 حتى عام 2017. وتشير الادلة التجريبية الى ممارسة البنوك التقليدية لمستوى من التحفظ المحاسبى اعلى من البنوك الاسلامية يتبين من خلال اعتراف اكبر واكثر وقتية بمخصصات خسائر قروض بالنسبة للتغيرات فى الديون المعدومة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبى، البنوك الاسلامية، البنوك التقليدية، مخصصات خسائر القروض، الديون المعدومة.

¹ تقديم البحث في 2024/1/30 وقبول نشره في 2024/2/10

A Comparative Study of Accounting Conservatism Practices among Banks Operating in The Arab Region

Abstract

The paper aims to investigate the effect of the bank type (conventional vs. Islamic banks) on the level of accounting conservatism of the financial reporting in conventional vs. Islamic listed banks in Arab region using a sample contains 136 bank-year observations over the period (2013–2016), in addition to use judgmental sample contains 204 bank-year observations to make more tests over long period (2012:2017), we find that Islamic bank are less likely to use accounting conservatism relative to conventional banks. Due to more and timelier recognition of loan loss provisions relative to changes in loan charge off in conventional bank.

Keywords: accounting conservatism, Islamic bank, conventional banks, loan loss provisions, loan charge off.

1- المقدمة

أكدت الأزمة المالية الأخيرة على حقيقة انعدام شفافية التقرير المالي في القطاع المصرفي. وقد أشارت الدراسات في مجال المحاسبة المالية إلى أن التحفظ والوقتية يشكلان معاً مستوى معين من تحقيق الشفافية في التقرير المالي (Ball et al., 2000)، إلا أنه لا يوجد أدلة تجريبية كافية تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على مستوى الشفافية مقاسه بمستوى التحفظ في المعلومات الواردة في التقارير المالية.

ويعتبر التحفظ المحاسبي ذا أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للبنوك في ظل التعقيدات، وزيادة عدم التماثل في المعلومات، وسياسة التعتيم المصرفي، وخصوصيات التعاقد. كما يفضل المنظمون التحفظ المحاسبي في التقرير المالي لتجنب الانتقادات في حالة تعثر البنوك. وفي الواقع يفضل المصرفيون ممارسة التحفظ المحاسبي بتكوين مخصصات خسائر قروض أكبر خلال فترات الرواج الاقتصادي (Leventis et al., 2013)

علاوة على ذلك، فإن دافع البنوك لإدارة التغيرات في الأرباح، والحفاظ على مخاطر محفظة القروض لتجنب التدقيق التنظيمي regulatory scrutiny يمكن أن يؤدي بالبنوك إلى تضخيم مسموحات خسائر القروض Loan Loss Allowance بالميزانية العمومية، حيث تمثل مسموحات خسائر القروض مجموع مخصصات خسائر القروض للسنوات السابقة والمعالجة المحاسبية لصافي الديون المعدومة والاسترداد. وتحاول البنوك إدارة المعالجات المحاسبية لخسائر القروض على سبيل المثال، من خلال المبالغة في مسموحات خسائر القروض بهدف إنشاء دعامة احتياطية reserve buffers والحفاظ على نسبة رأس المال التنظيمي (Andreou et al., 2017)

ويعمل الدين كآلية رقابية والتي تؤثر على القرارات الإدارية بشأن التقارير المالية للمنشآت. ومن المحتمل أن تكون البنوك الدينية أكثر تحفظاً وتجنباً للمخاطرة عن غيرها من البنوك الأخرى. إذ يتوقع أن يؤدي إطار حوكمة البنوك وقيود المسألة الأخلاقية لمديري البنوك الإسلامية للتخفيف من تعارض المصالح في هذه البنوك. وبالتالي يتوقع أن يعمل المديرون في هذه البنوك بطرق تتجنب التكاليف الاجتماعية والأخلاقية؛ ومن ثم تكون أقل احتمالاً لحجب الأخبار السلبية لتحقيق مكاسب شخصية (Abdelsalam et al., 2016; Al-Abbad, 2016).

وبناء على ذلك، يتوقع أن يعطى المديرون في البنوك الإسلامية الأولوية للخيارات الأخلاقية في القياس والإفصاح عن المعاملات المالية. إذ تؤدي قيود المسألة الأخلاقية القوية إلى تكاليف وكالة أقل في البنوك الإسلامية مع تخفيض سلوك المخاطرة من زيادة التحفظ المحاسبي.

2- مشكلة البحث

ادت تداعيات الازمة المالية لزيادة الحاجة لتقيد انتهازية المديرين والتحيز للتقاول في التقرير المالي، اذ يتزايد الطلب على المعلومات المحاسبية القابلة للتحقق في حالة عدم تماثل المعلومات ووفقاً لـ Watts, 2003⁽¹⁾ يتم موازنة counterbalanced التقارير المالية الانتهازية بالتحفظ المحاسبي فيما يتعلق بعدم تماثل المعلومات، وذلك للحاجة إلى تقارير محاسبية يمكن التحقق منها. وينتج عن ذلك الحاجة للحد من التقرير الانتهازي (المتحيز) من جانب البنوك. وبالتالي الطلب على التحفظ المشروط من المحتمل ان يكون اكبر بين البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

وبموجب تكاليف الضرائب كدافع للتحفظ، فمن المرجح أن يتأثر التقرير المالي في البنوك الإسلامية بالمدفوعات اللازمة لأداء الزكاة. وفي المطلق، يكون للشركات الدافع لاستخدام التحفظ المحاسبي لتأجيل الدخل وتخفيض القيمة الحالية للضرائب. وتؤدي هذه الدوافع في المتوسط إلى تخفيض قيمة صافي الأصول. وبالإضافة إلى ضرائب الشركات يطلب من البنوك الإسلامية دفع الزكاة، مما يعني وجود دافع أكبر لدى البنوك الإسلامية للتحفظ في التقرير المالي عن البنوك التقليدية. بالإضافة الى ما سبق، فعادة ما ينظر للأفراد المتدينين على انهم أكثر عرضة لتجنب المخاطر عن غيرهم. كما يكون مديرو الشركات ذوي التوجه الديني أقل احتمالاً للتعرض للدعاوى القضائية الجماعية. ويفترض أن إحدى الآليات المتاحة لتجنب المديرين للتقاضى هو التقرير المتحفظ عن المستحقات وذلك لتخفيض الدخل وصافي الأصول (Al-Abbad, 2016). ويمكن القول بان احد الاليات المتاحة لتجنب المديرين التعرض للتقاضى هي من خلال التقرير المتحفظ عن المستحقات وذلك بتدنية الدخل وصافي الاصول وبالنظر الى خضوع البنوك لقواعد الشريعة مما استدعى طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى قيام البنوك المصرية والعربية بممارسات التحفظ المحاسبي في التقرير المالي في ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة ؟
- هل يوجد اختلاف في مستوى القيام بممارسات التحفظ المحاسبي في التقرير المالي بين نوعي البنوك الاسلامية والتقليدية؟

3- هدف البحث

يهدف البحث إلى توسيع نطاق الدراسات القائمة في مجال البحث حول كيفية تأثير الأزمة المالية العالمية على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي، والذي تعرض إلى خسارة مبالغ

(1) As cited in (Molenaar, 2009)

طائفة في شكل قروض متعثرة وديون معدومة مما أثر بشكل كبير على الأسواق المالية واستقرار النظام المالي ككل.

4- أهمية البحث

أصبحت الصناعة المصرفية محل اهتمام كبير ليس فقط لخصائصها الفريدة، ولكن أيضًا لتأثيرها الكبير على الاقتصاد الكلي خلال الأزمة المالية العالمية، ويعد أثر هذه الخصائص على شفافية التقرير المالي في البنوك ملحوظ جدًا خلال فترات الأزمة المالية العالمية، ومع ذلك يوفر التحفظ المحاسبى الحذر اللازم عند إعداد التقارير والقوائم المالية في ظل ظروف عدم الاستقرار ويؤدي إلى تحقيق الشفافية في التقرير المالي للقطاع المصرفي الذي يتسم عملياته بالتعقيد.

ويساهم البحث بذلك في الإضافة للجدل المحاسبى القائم حول تداعيات الأزمة المالية على شفافية المعلومات الواردة في التقارير المالية حيث نتج عن الانهيار الاقتصادي دوافع بديلة للتقرير المالي وبذلك توفر الدراسة نظرة واضحة حول ما إذا كانت ممارسات القياس المحاسبى (من خلال مدى وجود التحفظ المحاسبى) قد تغيرت مما أثر بشكل إيجابي على شفافية القطاع المصرفي إزاء الصدمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي.

5- منهجية وحدود وخطة البحث

يسير البحث كدراسة تطبيقية تهدف للتعرف على مدى الاختلاف في ممارسات التحفظ المحاسبى في التقرير المالي بين نوعى البنوك الاسلامية والتقليدية. وسوف يستكمل البحث كما يلي:

5-1- تعريف وقياس التحفظ المحاسبى (Prudence (Conservatism

5-2- دوافع ومبررات الحاجة للتحفظ المحاسبى فى القطاع المصرفي

5-3- التحفظ المحاسبى فى الاعتراف بخسائر القروض

5-4- الدراسة التطبيقية

5-5- الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

5-1- تعريف وقياس التحفظ المحاسبى (Prudence (Conservatism

توفر المبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً GAAP هيكلًا يضع قيوداً للتحقق. ومن حيث الممارسة العملية، يرجع جزء من القابلية للتحقق الى تطبيق ارشادات GAAP والجزء الاخر نتيجة لسياسة التفاوض بين الوكلاء (المديرون) والاصيل (المساهمون والدائنون) والوسطاء (المراجعون والمنظمون). ولذلك، يختلف الطلب على القابلية للتحقق داخل GAAP عبر الشركات، والذي يتم تحديده داخليا بناءً على

درجة الفصل بين الملكية والادارة. فكلما زاد الفصل بين الملكية والادارة كلما زاد الطلب على التحقق الخارجى من التقارير المالية (Nichols et al., 2009).

وقد اشار (Christensen and Demski, 2003 as cited in Nichols et al, 2009) الى ان قابلية التقارير المالية للتحقق من قبل الاطراف الخارجية باعتبارها مصدراً للمعلومات تعتبر ميزة تنافسية لها مقارنة بمصادر المعلومات الاخرى. وتفيد القابلية للتحقق من تلاعب المديرين بالتقرير المالى لانها تقيد مدخلات النظام المحاسبي باستخدام المعلومات القابلة للتحقق منها، بما يؤدي الى زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. ويتوقف الطلب على القابلية للتحقق فى التقرير المالى على ما إذا كانت المعلومات تعتبر اخباراً جيدة أم سيئة. وبالتالي يتم الربط بين خصائص التحفظ والقابلية للتحقق كاحدى الخصائص النوعية المحسنة لجودة المعلومات المحاسبية فى الاطار المفاهيمي الحالى. وبناء على ذلك، عرضت دراسة (Nichols et al., 2009) وجهات نظر الباحثين حول تعريف التحفظ. إذ عرف (Basu., 1997) التحفظ بالدرجة الاعلى من القابلية للتحقق عند الاعتراف بالاخبار الجيدة باعتبارها مكاسب والدرجة الاقل من التحقق بالنسبة للاخبار السيئة باعتبارها خسائر. كما اشار (Watts, 2003) الى ان التحفظ المحاسبي يحد من الانتهازية الادارية فى التقرير المالى من خلال تقييد التحيز للتفاوض من قبل المديرين، مما يسهل من كفاءة التعاقد بين الشركة واصحاب المصالح من خلال الاخذ فى الاعتبار عدم تماثل المعلومات والمكافآت الادارية.

كما اوردت دراسة (Al Attar et al., 2016) عدة تعريفات تناولها الباحثون للتحفظ المحاسبي. إذ عرف (Xie et al., 2012) التحفظ المحاسبي بانه يتم الاعتراف بالقيم الاقل للأصول والأرباح كلما أمكن بالإضافة إلى القيم الاعلى للمصروفات والالتزامات المالية. وبالتالي يجب تسريع الاعتراف بالمصروفات، بينما يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح مع تفضيل التقييم المتدنى للأصول واستخدام الطرق المحاسبية التي تؤدي الى تخفيض الدخل. ومن الامثلة على ذلك، الاعتراف بمصروفات البحوث والتطوير كمصروفات خلال فترة إنفاقها بالمقارنة برسملتها وتوزيع هذه المصروفات على مدى عدة سنوات، بالإضافة إلى تسريع الاهلاك أو التقييم الأقل للعمر الاقتصادي للأصل، إلى جانب عمل مخصصات أكبر للديون المشكوك فيها والالتزامات عن الضمان warranty liabilities.

كما عرف (Beaver & Rayan., 2005) التحفظ المحاسبي بإعتباره تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول مقارنة بقيمتها السوقية، وهو ما يتفق مع تعريف (Roychowdhury & Watts., 2007) بأن التحفظ المحاسبي يعنى تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول. وقد أوضح الكاتبان بأن المحاسبة التقليدية ركزت على قياس قيمة صافي الأصول والتغيرات التي تحدث فيها داخل الشركة، بينما أهملت

التغيرات التي تحدث في قيمة الشركة نفسها، وأهملت أيضاً التغيرات الناتجة عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة وقيمة صافي أصولها.

كما أشار (Givoly et al., 2007) إلى أن التحفظ يلعب دوراً رئيسياً في النظرية المحاسبية والممارسة على حد سواء. إذ يتضح من التعريفات السابقة أن هناك تفسيرين لممارسة التحفظ المحاسبى اشارت إليهما دراسة (Al Attar et al., 2016)، أولهما يمكن تفسيره عملياً بميل المحاسبة إلى طلب درجة أعلى من التأكد عند الاعتراف بالأخبار الجيدة (المكاسب)، وليس مطلوباً نفس درجة التأكد عند الاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر) (Basu, 1997). وبالتالي فإن التحفظ هو شرط عدم التماثل في القابلية للتحقق عند الاعتراف بالمكاسب والخسائر. ويسمح هذا التفسير ببعض درجات التحفظ، وبالتالي كلما كان الفرق بين درجة التحقق بالمكاسب مقارنة بالخسائر أكبر كلما كان هناك درجة أعلى من التحفظ المحاسبى.

أما التفسير الآخر وفقاً لـ (Smith & Skousen, 1987) فيستند على أنه يفضل المحاسبون الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى أظهار قيم أقل لحقوق الملكية. إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB رفض وجهة النظر البديلة على مستوى الإطار المفاهيمي، بالإشارة إلى أن التحفظ المحاسبى لم يعد يتطلب تأجيل الاعتراف بالدخل حتى تظهر الأدلة المناسبة، أو تبرير الاعتراف بالخسائر قبل ظهور أى دليل عليها أيضاً. ورغم موقف FASB وشرعيته، إلا أن وجهة النظر هذه لا تتماشى مع الممارسات المحاسبية، حيث أشار (Basu, 1997) إلى أن طريقة القسط الثابت في حساب إهلاك الأصول هي الأكثر استخداماً في الشركات الأمريكية عن طريقتى الإهلاك المعجل.

كما عرف الـ FASB في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم 2⁽²⁾ التحفظ المحاسبى بأنه رد الفعل المعقول rational reaction تجاه حالة عدم التأكد. وجاء هذا التعريف كمحاولة للتأكيد على أنه تم الأخذ فى الاعتبار عدم التأكد والمخاطر الكامنة في الأعمال بشكل كاف. ولم يوضح هذا التعريف بأي شكل من الأشكال "رد الفعل المعقول" ولم يوضح طريقة "رد الفعل" التى تؤكد على أنه تم أخذ المخاطر في الاعتبار.

ويعتبر مفهوم التحفظ المحاسبى مفهوماً متصلاً فى العديد من لم يكن غالبية المعايير الدولية للتقرير المالى IFRS، ولكنه دائماً ظل وسيظل محل جدل⁽³⁾، حيث تضمن الاطار المفاهيمى الصادر عام

⁽²⁾ Statement of Financial Accounting Concepts, SFAC No. 2

⁽³⁾ <https://www.ifac.org/global-knowledge-gateway/business-reporting/discussion/never-ending-story-prudence-and-ifrs>

1989 من قبل لجنة IASC⁽⁴⁾ السابقة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB التحفظ جنباً الى جنب مع الحيادية باعتبارهما من الخصائص المرغوب فيها للتقارير المالية.

ويتطلب تعريف التحفظ في الإطار المفاهيمي السابق ان يتم الاعتراف بالايرادات في القوائم المالية فقط عندما يتم اثباتها في الدفاتر، اي عدم الاعتراف بالارباح المتوقعة ولكن يتم الاعتراف بجميع الخسائر المتوقعة. وبناء على ذلك عرف (Al Attar et al.,2016) التحفظ المحاسبي بأنه عدم الاعتراف بالارباح المتوقعة ولكن يتم الاعتراف بجميع الخسائر المتوقعة. ويعني ذلك عدم الاعتراف بالارباح المتوقعة قبل أي وجود قانوني للإيرادات التي تتولد عنها وقبل تحققها. ولا يعنى التحفظ هنا أن جميع التدفقات النقدية يجب الحصول عليها قبل الاعتراف بارباحها. فعلى سبيل المثال، يتم الاعتراف بمبيعات الائتمان، ولكن ينبغي ان يكون هذا التدفق النقدي قابلاً للتحقق.

ووفقاً لدراسة (Măciucă et al.,2015) فقد عرف الـ FASB التحفظ باعتباره الانعكاس الجيد لعدم التأكد. ويتطلب⁽⁵⁾ PRC GAAP انه يجب ممارسة التحفظ عند التوكيد والقياس والتقرير عن المعاملات والقضايا، بحيث لا يكون التقرير عن الاصول والدخل مبالغاً فيهما، كما لا يكون التقرير عن الالتزامات والتكاليف متدنياً. ويتفق هذا مع تعريف (Abdelsalam et al., 2016) للتحفظ بأنه مفهوم هام للتقييم في المحاسبة، والذي يتطلب من المحاسبين توخي الحذر إذا كانت أرقام القياس غير مؤكدة.

وفي ظل الإطار المشترك للـ FASB/IASB لعام 2010 تم استبعاد مفهوم التحفظ لتعارضه مع الحيادية وذلك بعد نقاشات طويلة، حيث اشارت الفقرة. BC3.27-BC3.29 الى استبعاد التحفظ كأحد اوجه الموثوقية وإحدى الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في الاطار الصادر عام 1989. وعند استبدال الموثوقية بالتمثيل الصادق لم يتم اعتبار التحفظ أحد سمات التمثيل الصادق وتم استبعاده بحجة انه يتعارض مع مفهوم الحيادية (FASB,2010). كما شدد الإطار المفاهيمي للـ IASB على الحيادية كخاصية هامة للمعلومات والتي تعد أحد مكونات التمثيل الصادق، بالإضافة إلى الاكتمال والخلو من الأخطاء. ومع ذلك، فقد واجهت هذه النظرة تحدياً قبل وبعد إصدار الإطار المفاهيمي والعمل على فهم طبيعة التحفظ، وكيف يمكن أن يتسق مع الإطار المفاهيمي.

وقد قام رئيس مجلس الـ IASB في سبتمبر 2012 بوصف فكرة التحفظ على أنها "الحس السليم" " plain common sense، الا أنه لا يزال غير واضح كيفية يمكن تضمين هذه الفكرة في الإطار المفاهيمي حيث أنها تتعارض مع التمثيل الصادق. ومؤخراً، أشار الفريق الاستشاري الأوروبي

(4) International Accounting Standards Committee

(5) المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام في جمهورية الصين الشعبية.

(6) EFRAG European Financial Reporting Advisory Group) في نشراتهم أنه لا بد من إعادة النظر في الإطار المفاهيمي لكي يتم النظر صراحة في دور التحفظ في إعداد التقارير المالية (Lim) et al., 2014).

وعلى خلفية الازمة الاقتصادية، تم إيقاف مشروع التقارب بين الـ FASB /IASB، واستكمل الـ IASB مشروع الاطار بدون الـ FASB حيث تم تقديم ورقة للمناقشة عام 2013. كما لاحظت المجموعة الاستشارية الاوربية لاعداد التقارير المالية وجهات نظر متنوعة حول الرغبة في التحفظ. وفي وقت لاحق من عام 2013 حاول بعض الاعضاء دفع مجلس IASB مرة اخرى نحو اعادة التحفظ للاطار المفاهيمي وإعادة ادراج التحفظ في مسودة المعايير (7). وبالنظر الى وضع التحفظ المحاسبي في مشروع الاطار المفاهيمي (8) الحالي للـ IASB نجد ان المجلس اتخذ قراراً بعدم وجود حاجة الى اعادة النظر بشكل اساسي في الخصائص النوعية لمنفعة المعلومات المحاسبية. إذ اقترحت مسودة المعايير الاستمرار في الملاءمة والتمثيل الصادق باعتبارهما من الخصائص النوعية الاساسية. ولم تقترح اي تغييرات في وصف الخصائص النوعية المحسنة (والمتمثلة في القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقتية، والقابلية للفهم)، او قيد التكلفة.

واستجابة للتعليقات الواردة في مسودة المناقشة (9)، فقد اقترحت المسودة (10) عدداً من التغييرات والتي من بينها اعادة ادراج اشارة واضحة الى مفهوم التحفظ المحاسبي وذلك من خلال الفقرة رقم (18-2) "دعم الحيادية من خلال ممارسة التحفظ المحاسبي"، بحيث يشير التحفظ المحاسبي الى ممارسة الحذر عند اصدار الاحكام المهنية في ظل ظروف عدم التاكيد. ويميز الاساس الذي تقوم عليه الاستنتاجات بين نوعين اساسيين للتحفظ المحاسبي هما:

أولاً: التحفظ الحذر cautious prudence والذي يشير الى الحاجة الى الحذر عند القيام بالاحكام المهنية في ظل ظروف عدم التاكيد، ولكن دون الحاجة الى المزيد من الحذر عند القيام بالاحكام المهنية

(6) وهي مجموعة مؤثرة من المستشارين وواضعي المعايير الإقليمية

(7) May 2015 Exposure Draft (ED) *Conceptual Framework for Financial Reporting*.

(8) <https://www.iasplus.com/en/projects/major/cf-iasb> Exposure Drafts ED/2015/3 Conceptual Framework for Financial Reporting which include <https://www.iasplus.com/en/meeting-notes/iasb/2016/may/conceptual-framework> Conceptual Framework- Prudence- Agenda paper 10D IFRS, 2017, Summary of tentative decisions on the Conceptual Framework for Financial Reporting, the International Accounting Standard Board <https://www.iasplus.com/en/news/2018/03/cf>

(9) A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting,

(10) Proposals in the Exposure Draft Tentative decisions for the revised Conceptual Framework

المتعلقة بالمكاسب والاصول عن تلك المتعلقة بالخسائر والالتزامات. ومن هذا المنطق يقترح المجلس اعادة ادراج مفهوم التحفظ فى الإطار المفاهيمى.

ثانياً: التحفظ غير المتماثل asymmetric prudence والذي يشير الى الحاجة الى عدم التماثل المنهجى، بحيث يتم الاعتراف بالخسائر فى مرحلة مبكرة عن الاعتراف بالمكاسب. ويعتقد المجلس انه لا يجب تعريف التحفظ غير المتماثل فى الإطار المفاهيمى باعتباره ضرورة.

وفى 18 مايو 2016، قرر المجلس بشكل مؤقت التأكيد على ان يتضمن الإطار المفاهيمى اشارة لمفهوم التحفظ المحاسبى الذي تم وصفه باعتباره ممارسة الحذر عند القيام بالاحكام المهنية فى ظل ظروف عدم التاكيد كما تم اقتراحه فى المسودة. وفى 22 سبتمبر 2016، قرر المجلس مبدئياً ان يقر الإطار المفاهيمى المعدل بانه فى بعض الحالات ربما يحتاج الدخلى الى معالجة مختلفة عن الاصول والمصروفات وبشكل مختلف عن الالتزامات.

وبالانفاق مع (Măciucă et al., 2015) يمكن الاشارة للمفهوم الحديث للتحفظ المحاسبى بممارسة المحاسبين درجة معقولة من الحذر عند الاعتراف بالمعاملات التى تخضع لعدم التاكيد فى الاقتصاد الحقيقى.

ويجب الا يتم الخلط بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط، حيث يشير التحفظ غير المشروط الى التحيز تجاه التقرير عن قيم أقل (أعلى) للأصول (الالتزامات) بغض النظر عن أي أحداث اقتصادية. بينما يعتبر التحفظ المشروط تحفظاً لاحقاً لوقوع أحداث معينة (Manganeris et al., 2017). كما اشار (Kim & Zhang, 2016) الى ان التحفظ غير المشروط يشير الى الاعتراف المبكر بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات مثل الاعتراف الفورى بمصروفات R & D.

ووفقاً لـ (Basu., 1997, p. 4) يميل المديرون الى التحقق بدرجة أكبر عند الاعتراف بالايخبار الجيدة عنه بالنسبة للاخبار السيئة فى التقارير المالية. ويعتبر الاعتراف الوقتى بالايخبار السيئة مقارنة بالايخبار الجيدة مؤشراً على التحفظ. ويشار الى هذا النوع من التحفظ بالتحفظ المشروط، على العكس من التحفظ غير المشروط الذي يشير للتحيز تجاه تخفيض القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافى الاصول مقارنة بالقيمة السوقية (Manganeris et al., 2015).

كما اشار (Ball and Shivakumar, 2005) الى التحفظ غيرالمشروط باعتباره تحيز محاسبى تجاه التقرير عن أرباح وقيم دفترية منخفضة للمساهمين. ويتفق هذا مع ما اشار اليه (Beaver & Ryan, 2005) بعدم التماثل فى وقتية الاعتراف بالارباح والخسائر باعتبارها تحفظ محاسبى مشروط والى التحفظ غير المشروط باعتباره الاستقلال عن الإخبار، والذي يشير إلى جوانب للعملية المحاسبية حيث يتم تحديد

التأثير على الدخل المستقبلي للأصول والخصوم منذ البداية، مثل اهلاك الأصول الملموسة على فترات أقل من عمرها الاقتصادي المتوقع، والاعتراف الوتقي بتكاليف الاصول غير الملموسة المطورة داخلياً. ومن ناحية اخرى، يعتمد التحفظ المشروط على الأخبار، ويظهر متى يتم تخفيض القيمة الدفترية في ظل الأوضاع السلبية، ولكن لا يتم زيادتها في ظل الظروف المواتية، مثل تقييم المخزون بالتكلفة والسوق أيهما أقل، والاعتراف بخسائر التدهور في كل من الأصول الملموسة وغير الملموسة (Leventis et al., 2009; Nichols et al., 2013).

واستخدم العديد من الدراسات مقاييس متنوعة لقياس التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي. فعلى سبيل المثال، لقياس التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي قام (Nichols.,et al,2009) بقياس وقتية مخصصات خسائر القروض Loan Loss Provision Timeliness مقارنة بالتغيرات في القروض المتعثرة NPL، وتم اختبار العلاقة بين LLP، و NPL من قبل Nicholas من خلال تحليلات الانحدار، حيث تم تقييم الفروق في وقتية الاعتراف بخسائر القروض من خلال مقارنة الروابط بين مخصصات خسائر القروض والقروض المتعثرة السابقة، الحالية والمستقبلية، وبذلك يعتبر الاعتراف الوتقي والأكبر بمخصصات خسائر القروض مقارنة بالتغيرات في القروض المتعثرة هو مقياس للتحفظ. العنصر الثاني لمحااسبة خسائر القروض تم اختباره من قبل Nichols هو مسموحات خسائر القروض LLA وهذا يقود إلى الميزانية العمومية، حيث تعتبر مسموحات خسائر القروض الأكبر مقارنة بإجمالي القروض مؤشر على التحفظ المحاسبي، وأخيراً الاعتراف بديون معدومة أكبر و(باستردادات اقل عندما الديون المعدومة السابقة تصبح قابلة للحصول) هما مؤشرين اخرين على التحفظ المحاسبي.

كما اشار (Manganeris et al., 2017) الى أن التحفظ لازال يفتقر إلى تعريف مقبول بالإجماع، كما تتضمن مؤشرات التحفظ أخطاء في القياس. لذلك قام باستخدام ثلاث مقاييس للتحفظ: المقياس الأول: وقتية مخصصات خسائر القروض Timeliness of Loan Loss Provision، تم تصميمه خصيصاً ليلائم الصناعة المصرفية، من خلال مقارنة الاعتراف بالقروض المتعثرة والديون المعدومة بتوقيت مخصصات خسائر القروض وفقاً (Nichols et al., 2009). اما المقياس الثاني: عدم التماثل في وقتية الأخبار غير السارة Asymmetric timeliness of bad news، والذي لا يعد مصمماً خصيصاً للصناعة المصرفية، يعتمد على نموذج (Basu, 1997) والذي تم وضعه ليعكس العلاقة بين الأرباح والعوائد. ويقوم النموذج على فكرة أنه في ظل التحفظ المحاسبي سوف تتضمن الأرباح الخسائر (وذلك من خلال نشر الأخبار غير السارة) بشكل أسرع من المكاسب (الأخبار السارة)، مما ينتج عنه اختلاف في التوقيت عندما يتم الاعتراف بهذه الأخبار. وبناء على ذلك تم الاعتماد على نموذج (Basu, 1997) المعدل بواسطة (Ball et al., 2013) والذي يستند الى أن عدم التحكم في المكونات المتوقعة

للأرباح والعوائد يؤدي الى التحيز في معامل التحفظ، لذلك فإن هذا النموذج المعدل يخلو من هذه المكونات المتوقعة للأرباح عندما تكون العوائد غير المتوقعة أكثر ارتباطاً بصورة مباشرة بالأخبار السارة وغير السارة الحقيقية. المقياس الثالث: الاعتراف غير المتماثل للمستحقات السلبية **Asymmetric recognition of negative accruals** ويعتمد تطوير هذا المقياس على نموذج (Ball & Shivakumar, 2005) والذي يعبر عن المستحقات كدالة في التدفقات النقدية. وتكمن ميزة النموذج في غياب البيانات السوقية، وبالتالي، فإن أوجه القصور في السوق لا يمكنها أن تخفض من صحة نتائج النموذج. ويركز هذا النموذج على أن الاعتراف الوقتي بالمكاسب والخسائر يحدث من خلال المستحقات، وذلك لأن الاعتراف الوقتي بالمكاسب والخسائر يعكس التدفقات النقدية المتوقعة (غير المحققة). وتخفف هذه الوقتية في الاعتراف من العلاقة السلبية الموجودة بين المستحقات والتدفقات النقدية. ويترتب على ذلك وجود التحفظ المحاسبي والذي يظهر في العلاقة غير المتماثلة بين المستحقات والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وعلى نفس المنوال استخدم (Leventis et al., 2013) 3 مقاييس مختلفة: المقياس الأول مبني على نموذج (Basu, 1997) نموذج الانحدار العكسي للعلاقة بين العوائد والأرباح. المقياس الثاني للتحفظ المحاسبي وقتية الاعتراف بمخصصات خسائر القروض من قبل البنوك بالنسبة للتغيرات في (المؤشرات غير التقديرية لاحتمالية خسائر الائتمان المستقبلية)، الذي تم الاعتماد عليه من قبل (Nichols et al., 2009). المقياس الثالث: نموذج مبني على الاستحقاقات لـ (Ball and Shivakumar, 2005).

5-2- دوافع ومبررات الحاجة للتحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي

يعتبر تعارض المصالح بين شركاء التعاقد دافعاً هاماً لوجود حوكمة الشركات، وتحاول نظرية الوكالة أن تشكل هذه العلاقات المتعارضة. فعلى سبيل المثال، يخلق تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين الدافع لدى المديرين للاستيلاء على موارد الشركة. وعلى الرغم من أنه يتم إبرام العقود لتحقيق تقارب في المصالح بين الأطراف المتعاقدة، إلا أن العقود لا يمكنها القضاء على كل تكاليف الوكالة بسبب الطبيعة غير المتكاملة لمثل هذه العقود. ويتوقع أن يلعب التحفظ المحاسبي دوراً حوكمياً عندما تستخدم الأرقام المحاسبية كمؤشرات للأداء الإداري في مثل هذه العقود.

كما تنص النظرية الإيجابية في المحاسبة على أن استخدام الأرقام المحاسبية في العقود يخلق الدوافع لدى المديرين لاستخدام ممارسات محاسبية عدائية **aggressive accounting methods** لتسريع الاعتراف بالمكاسب و/أو تأجيل الاعتراف بالخسائر. ولذلك فإن الأرقام المحاسبية التي تم اعدادها وفقاً للتحفظ المحاسبي المشروط يمكن أن تحسن من كفاءة التعاقد وتخفف من تكاليف الوكالة (Lim et al., 2014). إذ يسهل التحفظ المحاسبي من الرقابة على عقود الديون والتي تم التعاقد عليها بناءً على الأرقام

الناجمة عن ممارسات القياس القائمه على التحفظ المحاسبي، مما يساعد على اكتشاف مخالفات شروط المديونية بشكل أسرع. وبذلك يزيد التحفظ المحاسبي من كفاءة التعاقد من خلال تخفيض حقوق الرقابة بالنسبة للمديرين الذين يحققون خسائر والإثبات الوتقي لها. وهو مما يشير إلى أن الاعتراف الوتقي بالخسائر يمكن أن يسهل الرقابة ويساهم في حوكمة الشركات (Leventis et al., 2013). وذلك من خلال تقديم التحفظ المشروط اشارة مبكرة على مخاطر التخلف عن السداد، وظهور مخالفات عقود المديونية بشكل اسرع يسهل من انتقال حقوق الرقابة للمقرضين، مما يقلل مخاطر المقرضين بالسماح لهم باتخاذ الاجراءات الوقائية العاجلة (Huang, 2021).

وتوضح ايضا دراسة (Leventis et al., 2013) انه ينتج عن التحفظ المحاسبي أرقام محاسبية تستخدم في العقود للحد من تكاليف الوكالة حيث يخفض التحفظ المحاسبي من ميل المديرين ذوي النظرة قصيرة الاجل للاستثمار في مشروعات ذات صافي قيم حالية سالبة بطريقتين: 1- يجعل التحفظ المحاسبي المديرين على علم بأنهم لن يستطيعوا تأجيل الاعتراف بالخسائر للمستقبل. 2- يفرض تكاليف أعلى للتحيز نحو توجيه التقرير المالي إلى أعلى، وبالتالي يمكن أن يستخدم التحفظ كاداه لتحفيز المديرين لتخفيض الخسائر في وقت مبكر والتخلي عن المشروعات ذات الاداء الأقل.

وفى سياق القطاع المصرفي، يمكن أن يساعد التعتميم في المعلومات على قيام البنوك باحتجاز المعلومات السلبية ذات القيمة Valuable عن المستثمرين. فعلى سبيل المثال، البنوك التي لديها خيار نمو أكبر وبالتالي عدم تماثل في المعلومات أعلى بين المديرين والمستثمرين يكون لديها فرص أكبر لإخفاء المعلومات السلبية لمحاولة إظهار أداء أفضل خاصة في ظروف عدم التأكد. في مثل هذه البيئات سوف يكون خطر التقاضي مرتفعاً وفي ظل التحفظ المحاسبي، سوف يقوم المديرين بالتقرير المالي المتحفظ من أجل تخفيض خطر التقاضي، وبالتالي، سوف تكون العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار أكثر وضوحاً في البنوك ذات عدم تماثل في المعلومات الاعلى بين المديرين والمستثمرين (Andreou et al. 2016).

وأشار (Lafond & Watts, 2008) الى طلب سوق الاوراق المالية للتحفظ، حيث يخلق عدم التماثل في المعلومات الحاجة للتحفظ في التقرير المالي، حيث ان التحفظ يخفض عدم تماثل المعلومات بالتحكم في قدرة ودوافع وفرص المديرين للمبالغة في الدخل وصافي الأصول. وقد قدم هذان الكاتبان أدلة تجريبية تدعم ذلك، حيث أشارا إلى انخفاض الفارق السعري bid ask spreads بعد زيادة التحفظ.

وقد تبين أن البنوك لديها عنصر قوي ومستمر يعرضها لخطر الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم Crash Risk. اذ يهتم المستثمرون والمنظمون في البنوك بالانخفاض الكبير في أسعار الأسهم، حيث تبين أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم مرتبطة بالقياس المحاسبي لخسائر القروض. ويعتبر مصدر هذه

العلاقة هي ثقافة التعقيم البنكي الأمر الذي يجعل المخاطر التي تتخذها البنوك صعب التحقق منها ويعرض البنوك لمخاطر انهيار أسعار الأسهم الناتجة عن تراكم الأخبار السيئة غير المفصح عنها. وقد دفع هذا الهيئات المحاسبية FASB، IASB لإثارة المخاوف حول السلوك المحاسبي في البنوك، وبشكل خاص احتمالية المبالغة في الأصول الناجمة عن تأجيل الاعتراف بخسائر الائتمان المرتبطة بالقروض (وغيرها من الأدوات المالية) خاصة خلال الأزمة المالية (Andreou et al., 2017)

كما أشار (Andreou et al. 2016) الى أن البنوك التي تمارس التحفظ في الأرباح ترأب بشكل فعال الإصدار الوقي للأخبار السلبية مما يقلل من خطر الانهيار المستقبلي. كما يمكن للتحفظ في سياق القطاع المصرفي أن يكون بمثابة آلية حوكمة تمنع تراكم الأخبار السلبية الخفية، والتي تؤدي الى خطر انهيار أقل. ومع ذلك ربما تكون هذه العلاقة أضعف في البنوك نظراً للتدقيق والإشراف التنظيمي الأكبر. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن البنوك تعتبر مؤسسات ذات نسبة رفع مالي مرتفعة فإنه يتوقع أن تظهر البنوك مستويات مرتفعة من التحفظ المشروط بسبب متطلبات التعاقد، وتكاليف التقاضي وتفضيلات المنظمين. ونتيجة لذلك، لازالت العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار في البنوك غير واضحة.

وبناء على ما سبق ذكره، توقعت دراسة (Kim & Zhang, 2016) بأن التحفظ المحاسبي يخفض خطر انهيار أسعار الأسهم لعدة اسباب:

أولاً: متطلب التحقق غير المتماثل The asymmetric verifiability requirement للاعتراف بالخسائر مقابل المكاسب، أي تسريع الاعتراف بالأخبار السيئة باعتبارها خسائر وتأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة غير القابلة للتحقق باعتبارها مكاسب في القوائم المالية التي يتم مراجعتها. وبذلك يحد التحفظ من ميل الإدارة لإخفاء الأخبار السيئة عن المستثمرين الخارجيين وتسريع إصدار الأخبار الجيدة إلى السوق. ونتيجة لذلك، تتدفق الأخبار السيئة بشكل أسرع إلى السوق عن الأخبار الجيدة غير القابلة للتحقق.

ورغم أن نماذج خطر الانهيار مثل نموذج (Jin and Myers, 2006) مبنية على فكرة الاحتفاظ بالأخبار السيئة، إلا أن المديرين يمكن أن يقوموا بإخفاء الأداء السيئ عن طريق الاعتراف بالأخبار الجيدة غير القابلة للتحقق في الدخل المحاسبي أو من خلال مصادر الإفصاح الأخرى.

ثانياً: يوفر التقرير المحاسبي المتحفظ بحكم طبيعته معلومات قابلة للتحقق والتي يمكن استخدامها كمعيار لتقييم مصداقية معلومات المصادر البديلة المنافسة غير القابلة للتحقق مثل توقعات الإدارة والإفصاحات الاختيارية الأخرى للمعلومات غير المالية. ويمكن لهذه المعلومات الجادة المتحفظة في

التقرير المالي أن تستخدم في ضبط سلوك الإفصاح الاختياري للمديرين من خلال المسألة اللاحقة لهذه الإفصاحات الاختيارية.

ثالثاً: يمكن أن يخفض التحفظ من خطر الانهيار في أسعار الأسهم من خلال التأثير على عملية اتخاذ القرار. فالاعتراف الوقتي بالخسائر مقارنة بالمكاسب يمكن أن يكون بمثابة آلية تنبيه مبكر للمساهمين ومجلس الإدارة للتحديد الفوري للمشروعات غير الناجحة وإجبار المديرين على عدم الاستمرار فيها، بما يمنع الأداء السيئ للمشروعات غير الناجحة وتراكمها وتخفيض احتمالية انهيار أسعار الأصول.

وبتطبيق ذلك في سياق الإقراض المصرفي، فإنه بدون الاعتراف بالخسائر على أساس وقتي، يمكن أن يستمر المديرون في الإقراض أو التوسع في إقراض المقترضين من ذوي الدرجة العالية من مخاطر التخلف عن السداد، على الرغم من أن هذه القروض تؤدي إلى خسائر قروض عاليه وصافي دخل سلبي على المدى الطويل. والسبب في تصرف المديرين بهذه الطريقة هو أن هذه القروض تؤدي إلى إيرادات إيجابية وتزيد من مكافآت وترقيات المديرين في البنوك على المدى قصير الاجل (Lim et al., 2014).

وبذلك يتوقع أن يؤثر الاعتراف الوقتي بالخسائر بين البنوك على سلوك الإقراض، فالقروض المقدمة للمقترضين الذين يعانون من خسائر قروض متوقعة أكبر من إيرادات الفوائد interest income على المدى الطويل تعادل الاستثمارات الخاسرة. كما أنه في ظل غياب الاعتراف الوقتي بالخسائر، ربما يستمر أو يزيد مديرو البنوك الإقراض لهؤلاء المقترضين وذلك لأنه رغم أن هذه القروض ذات أداء سلبي (احتمال أكبر للتخلف على السداد) على المدى طويل، إلا أنها توفر إيرادات قصيرة الاجل لمديري البنوك تبرر حوافزهم وترقياتهم التي يأملون تحقيقها. ومن جانب آخر، فإنه عند اعتراف البنوك بالخسائر في الوقت المناسب سوف يتأثر أدائهم وأرباحهم بشكل أسرع بالمقترضين ذوي الأداء الضعيف (القروض المتعثرة). ونتيجة لذلك يتوقع أن تكون هذه البنوك أكثر تقييداً وانضباطاً عند تسعير القروض المصرفية، وبالتالي يكون الفارق السعري أعلى higher spreads لدى البنوك التي تتبع بشكل أكثر التحفظ المحاسبي المشروط عن نظائرها الأقل تحفظاً.

واستناداً على ما تقدم، فإن البنوك التي تعتمد على سياسة محاسبية أكثر تحفظاً تكون أقل احتمالاً لتأجيل الاعتراف بالخسائر للفرات المستقبلية، ويكون المديرون في البنوك الأكثر تحفظاً أكثر احتمالاً للاعتراف بخسائر القروض المتوقعة من خلال عمل مخصصات أكبر مقارنة بالبنوك الأقل تحفظاً. ومع ذلك، يمكن للمخصصات الكبيرة أن تؤثر سلباً على الأرباح الحالية ونسب كفاية رأس المال. إذ تعتبر كل من الأرباح ونسبة كفاية رأس المال من المقاييس الهامة للأداء الإداري. وبذلك يمكن أن يكون لدى مديري البنوك الدوافع لاتخاذ إجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على هذه المقاييس (Lim et al., 2014).

وخلال الأزمة المالية الأخيرة، تأثر سلوك الإقراض في البنوك بدرجة التحفظ المحاسبي المشروط، حيث استخدم (Beatty & Liao, 2011 as cited in Lim et al., 2014) نظرية أزمة الائتمان Credit Crisis Theory للإشارة إلى ما شهدته البنوك من معاناة نتيجة فقدان رأس المال، وبالتالي مواجهة قيود أكبر على رأس المال التنظيمي خلال فترات الركود، حيث أشاروا إلى أن البنوك الأقل اعتراً بالخسائر في الوقت المناسب قد لا يكون لديها مخصصات قروض كافية قبل فترة الانكماش الاقتصادي. ومن ثم كانت لديها معاناة بشكل أكبر من خسائر القروض وخسائر رأس المال عندما حدث الركود الاقتصادي. ونتيجة لذلك، تقوم هذه البنوك بتخفيض الإقراض خلال فترات الركود عن البنوك الأكثر تحفظاً. وبعبارة أخرى، يمكن أن تخفض سياسات التحفظ المحاسبي المشروط من التأثير السلبي للركود الاقتصادي على تقديم القروض المصرفية في سوق رأس المال.

ونخلص من ذلك إلى أن البنوك التي تعترف بالمخصصات في الوقت المناسب أقل احتمالاً لتخفيض حجم الإقراض خلال فترات الركود مقارنة بالبنوك التي أجلت الاعتراف بخسائر القروض.

وأثناء فترات التوسع والطلب المرتفع على القروض (Credit Boom) فإن مشاكل الوكالة المحتملة تكون مرتفعة، حيث يكون لدى مديري البنوك الدافع لتلبية هذا الطلب المرتفع من خلال الإفراط في الإقراض المصرفي. ويؤدي هذا الإفراط في الإقراض إلى تخفيض جودة محفظة القروض، مما يؤدي إلى إمكانية إخفاء الأخبار السيئة، حيث تتضاءل القدرة على إخفاء الأخبار السيئة كلما تراكمت الأخبار السيئة، مما يزيد من خطر الإصدار المفاجئ للأخبار المتراكمة وانهايار أسعار الأسهم. وبالتالي سوف يكون هناك طلب على السلوك المتحفظ من قبل المساهمين خلال فترات الازدهار والتوسع الائتماني أو فترات الدورات العالية High Cycle Periods. كما أن سلوك الإقراض سيظل متحفظاً خلال فترات نمو الإقراض العالية. ونتيجة لذلك توقع (Andreou et al., 2017) أن تأثير التحفظ على خطر الانهيار سيظل مرتفعاً في الفترات المرتفعة من دورة نمو الإقراض.

وفي الفترات المتوسطة من دورة نمو الإقراض تكون الأعمال كالمعتاد، وتكون مشاكل الوكالة أقل حدة على اعتبار أن الدوافع لتلبية احتياجات السوق تكون منخفضة، وبالتالي تكون العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار أقل وضوحاً. أما الفترات المنخفضة من دورة نمو الإقراض أو فترات الأزمة الائتمانية، فإن مشاكل الوكالة يمكن أن تكون شديدة. ويرجع ذلك إلى أن الأداء السيء سوف يثير المخاوف حول الوظائف الإدارية، ويخلق الدوافع لإخفاء الأخبار السيئة والتي عندما يتم إصدارها في السوق سوف تؤدي إلى خطر انهيار أسعار الأسهم. ومع ذلك، خلال فترات الانكماش الاقتصادي، يكون التدقيق التنظيمي جنباً إلى جنب مع خطر النقاضي مرتفعاً، ويزيد التحفظ المحاسبي من كفاءة التعاقد من خلال التشجيع على عدم الاحتفاظ بالأخبار السيئة.

وفى نفس السياق، اختبر (Ha, 2020) تأثير التحفظ المشروط فى المحاسبة عن خسائر القروض (عدم التماثل فى وقتية الاعتراف بالخسائر مقابل المكاسب) على جهود التى تمارسها البنوك لرقابة جودة محفظة القروض باستخدام عينة من البنوك العامة المدرجة فى الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من 1994حتى 2015. تم التوصل الى ان البنوك التى لديها ممارسات محاسبة عن خسائر القروض متحفظة لديها قروض متعثرة وديون معدومة اقل . مما يتسق مع تحسين التحفظ المحاسبى فى المحاسبة عن خسائر القروض من الرقابة على قرارات الاقراض وذلك بتحسين الشفافية المالية. وتكون العلاقة الايجابية بين التحفظ وجودة محفظة القروض اكثر وضوحا للبنوك المرتفعة فى درجة عدم تماثل المعلومات او مخاطر التعرض لضائقة مالية، اذ تتضح العلاقة الايجابية بشكل اكبر بين التحفظ وجودة محفظة القروض لدى البنوك التى لديها درجة اعلى من عدم تماثل فى المعلومات وعدم التاكيد حول جودة محفظة القروض. تحديداً خلال فترات الركود(دورات الائتمان المنخفضة)، وكذلك فترات التوسع(دورات الائتمان المرتفعة)، عندما تكون جودة القروض اكثر عرضه للتدهور . كما تشير النتائج الى تخفيض التحفظ لسلوك المخاطرة المرتبطة بالاقراض المصرفى.

ونخلص مما سبق الى الحاجة الى التحفظ المحاسبى أثناء الفترات العالية والمنخفضة من دورة نمو الإقراض المصرفى لتخفيض خطر الانهيار الحاد فى اسعار أسهم البنك.

5-3- التحفظ المحاسبى فى الاعتراف بخسائر القروض

يجب ان تعكس المحاسبة عن خسائر القروض فى البنوك ادارة مخاطر الائتمان بما فى ذلك تقييم وتسعير خطر الائتمان، وادارة محفظة قروض البنك. وتعد هذه الانشطة المحددات الرئيسية لربحية ومخاطر البنك والتى يصعب ملاحظاتها من قبل اصحاب المصالح الخارجيين، حتى المراجعين والمنظمين يصعب عليهم الرقابة الدقيقة لسلوك المخاطرة للبنوك او ملاحظة المعلومات الخاصة لمديرى البنوك عن الجودة الائتمانية لمحفظة القروض. وترجع اهمية ذلك لتاثير المحاسبة عن خسائر القروض على الارباح ومبالغ الميزانية العمومية واحتياجها لدرجة كبيرة من التقدير والحكم المهنى، وبالتالي تعكس مدى تفضيلات المديرين للتحفظ المحاسبى (او ضد التحفظ المحاسبى)(Nichols et al.,2009).

وتستخدم الإدارة فى البنوك السلطة التقديرية فى تكوين المخصصات، حيث تسمح معايير المحاسبية عن خسائر القروض المحققة بقدر أكبر من التقدير والتقييم غير الموضوعي من جانب إدارة البنك، وإدارت مراقبة الائتمان، وموظفي الائتمان، والمحاسبين المسؤولين عن اعداد مخصصات القروض. كما تتضمن معايير التقييم مخاطر عدم السداد والتي تتضمن تصنيفات خطر الائتمان الداخلية والخارجية، والظروف الاقتصادية (الحالية والمتوقعة). وبذلك نجد أن الادارة فى البنوك الأكثر تحفظاً تكون تقديراتها أكثر وقتية فى الاعتراف بمخصصات خسائر القروض أي تعترف بمخصصات خسائر القروض بشكل أسرع باعتبارها

استجابة محاسبية للأخبار الاقتصادية السلبية، عن الاعتراف باستردادات خسائر القروض باعتباره استجابة محاسبية للأخبار الاقتصادية الجيدة (Lim et al., 2014).

ويكون لدى البنوك الدافع للابتكار innovate باستخدام القروض عندما يصعب تقييم احتمالات التأخر عن السداد، ووجود احتمال أكبر لتحريف أصول القروض التي تكون غير سائلة ولها عمر أطول. وبذلك تعد أهم وسيلة للربط بين التحفظ وخطر الانهيار في أسعار الاسهم للبنوك هي من خلال المعالجة المحاسبية للقروض التي تؤثر مباشرة على أرباح البنوك. ويتم الوصول الى أرباح البنوك من عناصر متنوعة في قائمة الدخل. ومن المهم تحليل التحفظ في الأرباح إلى التحفظ في المعالجة التقديرية لمخصصات خسائر القروض، والتحفظ في التقرير عن البنود الأخرى بخلاف القروض، والأرباح قبل المخصصات. ويتطلب ذلك من المديرين ممارسة قدر أكبر من التقدير للحفاظ على تقديرات سليمة ودقيقة للمخصصات المستقبلية. وبذلك تهدف المخصصات الى حماية البنك ضد فشل القروض المستقبلية عن طريق تحديد التغيرات في الخسائر المستقبلية المتوقعة من خطر الائتمان في محفظة القروض (Andreou et al., 2016).

وتعد مخصصات خسائر القروض LLPs مصاريف مستحقة accrued expenses تعكس التقدير والحكم المهني للمديرين حول التغيرات في الخسائر المستقبلية المتوقعة من مخاطر ائتمان محفظة القروض. إذ يخفض LLP صافي الدخل المفصح عنه وصافي القروض بزيادة مسموحات خسائر القروض⁽¹¹⁾ في الميزانية العمومية. ويجب ان تعكس المحاسبة عن مسموحات خسائر القروض LLA اجمالي المبلغ المتوقع لخسائر القروض المستقبلية في محفظة القروض (Nichols et al., 2009).

كما يعترف مديرو البنوك الذين يمارسون التحفظ المحاسبي بمخصصات خسائر قروض مناسبة لكل فترة في الوقت المناسب اعتماداً على تنبؤاتهم بالخسائر المتوقعة ورصيد LLA. ويمكن أن يعمل التحفظ المحاسبي من خلال العناصر البديلة للمحاسبة عن خسائر القروض وهي مسموحات خسائر القروض LLA، والديون المدومة NCO، والاستردادات. إذ يجب أن تعكس LLA بدقة الخسائر المستقبلية المتوقعة في محفظة قروض البنوك، وذلك بعد الاعتراف المحاسبي الوقتي بالديون المدومة والاستردادات. ويمكن ان يرتبط الاعتراف الأكبر بالـ LLA، و NCO والاعتراف الإبطأ بالاستردادات من قبل مديري البنوك بسلوك التحفظ المحاسبي (Andreou et al., 2016).

ونظرا للدرجة العالية من عدم تماثل المعلومات الملازمة لنشاط البنوك، والتعرض لمخاطر الائتمان. والطبيعة التقديرية لمخصصات خسائر القروض، تتطلب هيئة الاشراف والرقابة على تداول الاوراق المالية

⁽¹¹⁾ the loan loss allowance

SEC من البنوك الافصاح عن معلومات تكميلية عن الجودة الائتمانية بما في ذلك حجم القروض المتعثرة، ويجب على البنوك تصنيف القروض باعتبارها متعثرة عندما يكون هناك تاخر في السداد لمدة 90 يوم على الاقل في سداد اصل المبلغ او الفوائد. وبالتالي تعتبر التغيرات في القروض المتعثرة مؤشرات غير تقديرية نسبياً على التغيرات في جودة محفظة القروض.

كما تسجل البنوك القروض المدعومة loan chargeoffs عندما يعتبر جزءاً من القروض اوجميع القروض غير قابلة للتحويل. ويؤدي العديد من العوامل الى اعدام القروض والتي تتضمن الاحكام المهنية الخاصة بالقروض loan-specific judgments، والسياسات المصرفية المتعلقة بحد التاخر في سداد الدين والاحداث الخارجية مثل افلاس العميل. وفي بعض الحالات تتوقع البنوك استرداد جزء او جميع القروض السابق اعدامها (على سبيل المثال، من خلال التسوية المتوقعة للافلاس. في هذه الحالات تعكس البنوك جزءاً من القروض السابق اعدامها بزيادة القروض ومسموحات خسائر القروض (Nichols et al., 2009).

وبالنظر الى ان مخصص LLP يحدد توقيت اعتراف البنوك بخسائر القروض المتوقعة في الدخل، فاننا نتوقع ان تعترف البنوك الاكثر تحفظاً بمخصصات خسائر قروض أكبر وفي الوقت المناسب. ويتم قياس وقتية الاعتراف بالـ LLP بالمقارنة بالتغيرات في الـ NPL. وتوسيع نطاق التحليل الى الميزانية العمومية، ويتوقع ايضا ان تعترف البنوك الاكثر تحفظاً بمسموحات خسائر قروض أكبر بالنسبة لاجمالي القروض عندما تتحقق خسائر القروض. كما يتوقع ان تمارس البنوك تحفظاً محاسبياً أكبر بالاعتراف بالديون المدعومة في الوقت المناسب وبشكل أكبر. وفي النهاية عندما يصبح جزءاً من القروض السابق اعدامها قابلاً للاسترداد، يتوقع ان تمارس البنوك تحفظاً محاسبياً مشروطاً أكبر بالاعتراف باسترداد اقل وبصورة اقل وقتية.

ونظراً لتخفيض ممارسات التحفظ المحاسبي لتكاليف الوكالة بين المديرين والمستثمرين الخارجيين، فإنه يتوقع أن البنوك الأعلى في التحفظ في المعلومات المحاسبية عن خسائر القروض سواء من خلال قائمة الدخل أو الميزانية ينبغي أن يكون لديها مستوى أعلى للشفافية في تقاريرها المالية.

وفي هذا السياق تناول العديد من الدراسات (Nichols et al., 2009; Leventis et al., 2013; Kanagaretnam, 2014; Manganaris et al., 2015; Al Attar et al., 2016; Manganeris et al., 2017; Andreou et al., 2017)، دور التحفظ في تحسين شفافية وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.

إذ اختبرت دراسة (Andreou et al., 2017) العلاقة بين التحفظ المشروط ومخاطر الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم للبنوك Crash Risk، وذلك باستخدام عينة من 1108 بنك من البنوك الأمريكية خلال الفترة من 1995 حتى 2010. ونظراً لأن التحفظ المشروط يقيد السلوك الانتهازي للمديرين لحجب الأخبار السيئة بشكل استراتيجي وتسريع إصدار الأخبار الجيدة، وبالتالي تخفيض مشاكل الوكالة. فقد اشارت النتائج الى أن اتباع البنوك التحفظ المحاسبي في المحاسبة عن خسائر القروض يؤدي في المتوسط الى انخفاض خطر انهيار اسعار الاسهم المستقبلية. وتعتبر المعالجة المحاسبية لمحفظة خسائر القروض في قائمة الدخل مقياساً للتحفظ المحاسبي وليس من خلال بنود قائمة الدخل الأخرى بخلاف القروض التي تحدد الأرباح قبل المخصصات، مما يشير إلى أنه أما إن تكون سلطة التقدير بالنسبة للبنود الأخرى لقائمة الدخل محدودة بشكل أكبر، أو أن المستثمرين يجدون أنه من الأسهل لهم تتبع المعالجة المحاسبية للبنود الأخرى بخلاف القروض. علاوة على ذلك، فإن دافع البنوك لإدارة التغيرات في الأرباح والحفاظ على مخاطر محفظة القروض لتجنب التدقيق التنظيمي يمكن أن يؤدي بالبنوك إلى تضخيم مسموحات خسائر القروض في الميزانية العمومية، حيث تمثل مسموحات خسائر القروض مجموع مخصصات خسائر القروض للسنوات السابقة والمعالجة المحاسبية لصافي الديون المدومة والاستردادات Recoveries.

واشارت النتائج أيضاً الى تنبؤ سلوك التحفظ من خلال جميع بنود الميزانية العمومية لمسموحات خسائر القروض بخطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية، وإلى جانب التحفظ من خلال مخصصات خسائر القروض تم التوصل إلى أن التحفظ من خلال بنود الديون المدومة والاستردادات لم يتضمن معلومات إضافية ذات علاقة بخطر الانهيار في أسعار الأسهم. وتشير هذه النتيجة إلى حقيقة أن الديون المدومة والاستردادات تتضمن بشكل عام سلطة تقدير محدودة. وبشكل عام، تظهر النتائج تأثير التحفظ المحاسبي من خلال مخصصات خسائر القروض من قائمة الدخل ومسموحات خسائر القروض في الميزانية العمومية على خطر الانهيار Crash Risk. كما تظهر الأهمية الاقتصادية لنتائج الدراسة، أن الزيادة في التحفظ المحاسبي من خلال مخصصات خسائر القروض من نسبة 10% إلى 90% تخفض احتمالية حدوث خطر الانهيار بنسبة 14.2%، وبالمثل فإن زيادة وحدة واحدة في الانحراف المعياري للتحفظ من خلال LLP أو LLA تخفض الانحراف المعياري لخطر الانهيار بشكل كبير بنسبة 2.9% إلى 3.2%.

كما تم اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على خطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية خلال مراحل مختلفة من الدورة المصرفية. ونظراً لأن التحفظ يتم من خلال المعالجة المحاسبية لخسائر القروض، فإن جودة محفظة القروض تصبح عاملاً مؤثراً والذي يتوسط العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار. ولذلك فإن دورة نمو الإقراض تمثل الوضع الأمثل لمعرفة تأثير التوسع/ الانكماش الائتماني والذي يؤثر على جودة محفظة

القروض على طبيعة العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار. إذ تتخذ البنوك خلال فترات نمو الإقراض المرتفعة أو فترات ازدهار الائتمان سلوك المخاطرة من خلال الإفراط في الإقراض. وفي هذا السياق، تشير النتائج أنه خلال كل من فترات الازدهار الائتماني وفترات الأزمة الائتمانية تتبع البنوك ممارسات محاسبية متحفظة تخفض بشكل كبير خطر انهيار أسعار الأسهم، مع ملاحظة أن الأثر الأكبر يكون خلال فترات الأزمة الائتمانية. وفي المراحل المتوسطة من دورة نمو الإقراض لم يتم التوصل الى علاقة واضحة بين التحفظ وخطر الانهيار.

ويتعلق الاختبار الأخير بتأثير التعقيم في المعلومات للبنوك (مقاساً بالتشتت في تنبؤات المحللين) (*Dispersion of Analysts Forecasts*) وحجم البنك على العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار، حيث ترتبط القدرة على إخفاء الأخبار السيئة بدرجة التعقيم في المعلومات بين المديرين والمستثمرين الخارجيين والتي ترتبط أيضاً بحجم البنك. وتشير النتائج أن كلما زاد التعقيم البنكي كلما زادت قوة العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار. وهذا التأثير يكون فقط بالنسبة للبنوك الصغيرة، أما بالنسبة للبنوك الكبيرة فإنه لا توجد علاقة بين التحفظ وخطر الانهيار حتى في ظل الدرجة العالية من التعقيم البنكي.

وبالنظر الى التحفظ المحاسبي كاحد اوجه جودة الإفصاح المحاسبي وكفاءه الاداء، اختبرت دراسة (Aminu& Hassan,2017) العلاقة بين التحفظ المحاسبي واداء البنوك في نيجيريا باستخدام عينة من 10 بنوك مدرجة في بورصة نيجيريا خلال الفترة من 2012 حتى 2016. وتشير النتائج الى وجود علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي واداء البنوك في نيجيريا، حيث اظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبي المشروط واداء البنوك مقاسا بالعائد على الاصول ROA، ووجود علاقة سلبية بين التحفظ غير المشروط والعائد على الاصول ROA. كما هدفت دراسة (Al Attar et al.,2016) الى قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وأثره على جودة الإفصاح في البنوك التجارية الأردنية لعينة من 14 بنكاً من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من 2005 إلى 2014. وقد تم استخدام (نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونسبة المستحقات الى الارباح) قبل الأحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة كمؤشرات على التحفظ. وتشير النتائج إلى وجود مستوى جيد من التحفظ في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية والتي تعد أحد سمات القطاع المصرفي. كما أشارت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي باستخدام نسبة المستحقات الى الارباح على جودة الإفصاح، في حين لا يوجد تأثير معنوي عند استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

وتختلف درجة التحفظ المحاسبي المشروط بين البنوك باختلاف حوكمة البنك، وجودة الإدارة. فعلى سبيل المثال، اختبرت دراسة (Lim et al., 2014) تأثير التحفظ المحاسبي في البنوك على تسعير

القروض المصرفية المشتركة. وتشير النتائج الى أن البنوك التي لديها اعتراف وقتي بالخسائر يكون لديها فارق سعري spreads أعلى. كما تم الأخذ في الاعتبار العلاقة بين الفارق السعري والاعتراف الوقتي بالخسائر خلال الأزمة المالية، حيث تزيد البنوك ذات الاعتراف الوقتي بالخسائر الفارق السعري إلى حد أقل من البنوك التي ليس لديها اعتراف وقتي بالخسائر.

وأوضحا (Bushman & Williams, 2012) أن ضبط السوق الأقوى لسلوك مخاطره البنوك يكون في الدول التي لديها اعتراف وقتي بالخسائر، وهو ما يعني أن التحفظ المحاسبى المشروط يسهل من مراقبة المستثمرين للبنوك. إذ اختبرت دراسة (Leventis et al., 2013) ما إذا كانت البنوك المدرجة فى البورصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والتي لديها هياكل فعالة للحوكمة تكون أكثر تحفظاً فى ممارسات المحاسبة المالية والتقرير المالى. وباستخدام المقاييس السوقية والقائمة على الاستحقاقات للتحفظ المحاسبى، تم التوصل الى ان البنوك ذات الممارسات الافضل للحوكمة لديها مستويات اعلى من التحفظ المحاسبى المشروط فى تقاريرها المالية، من خلال اعتراف أكبر بمخصص LLP بالنسبة للتغيرات فى القروض المتعثرة. وفى نفس السياق، توصل (Nichols et al., 2009) الى ان البنوك العامة المدرجة بالبورصة لديها درجة أكبر من التحفظ المحاسبى المشروط مقارنة بالبنوك الخاصة. كما تم التوصل الى ان البنوك العامة المدرجة بالبورصة تعترف بانخفاض الارباح فى الوقت المناسب وبزيادة الارباح بشكل اقل وقتية، وكذلك تعترف بالخسائر فى القروض بشكل أكبر وفى الوقت المناسب، على الرغم من ان الملكية العامة تعطى المديرين مقدرة ودوافع أكبر لممارسة المحاسبة عن زيادة الدخل. الا ان النتائج تشير الى سيطرة الطلب على التحفظ المحاسبى على البنوك العامة وان الطلب على التحفظ أكبر بين البنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة.

ومن المحتمل أن تكون البنوك الدينية أكثر تحفظاً وتجنباً للمخاطره عن غيرها من البنوك الأخرى. اذ يتوقع أن يؤدي إطار حوكمة البنوك وقيود المسألة الأخلاقية لمديري البنوك الإسلامية للتخفيف من تعارض المصالح في هذه البنوك. وبالتالي يتوقع ان يعمل المديرون في هذه البنوك بطرق تتجنب التكاليف الاجتماعية والأخلاقية; ومن ثم تكون أقل احتمالاً لحجب الأخبار السلبية لتحقيق مكاسب شخصية (Abdelsalam et al., 2016; Al-Abbad, 2016).

وعلى الجانب الآخر، تعد الزكاة أحد أهم أركان الإسلام والتي يجب على كل مسلم أدائها للحفاظ على العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الثروة. كما يطلب من البنوك الإسلامية أيضاً باعتبارها كيانات قانونية منفصلة أداء الزكاة على أرباحها. وبموجب تكاليف الضرائب كدافع للتحفظ، فمن المرجح أن يتأثر التقرير المالى في البنوك الإسلامية بالمدفوعات اللازمة لأداء الزكاة. وفى المطلق، يكون للشركات الدافع لاستخدام التحفظ المحاسبى لتأجيل الدخل وتخفيض القيمة الحالية للضرائب. وتؤدي هذه الدوافع في المتوسط إلى

تخفيض قيمة صافي الأصول. وبالإضافة إلى ضرائب الشركات يطلب من البنوك الإسلامية دفع الزكاة، مما يعني وجود دافع أكبر لدى البنوك الإسلامية للتحفظ في التقرير المالي عن البنوك التقليدية. بالإضافة إلى ما سبق، فعادة ما ينظر للأفراد المتدينين على أنهم أكثر عرضة لتجنب المخاطر عن غيرهم. كما يكون مديرو الشركات ذوي التوجه الديني أقل احتمالاً للتعرض للدعاوى القضائية الجماعية. ويفترض أن إحدى الآليات المتاحة لتجنب المديرين للتقاضى هو التقرير المتحفظ عن المستحقات وذلك لتخفيض الدخل وصافي الأصول (Al-Abbad, 2016).

وقد شكك العديد من الدراسات المحاسبية (Hanilfa & Hudaib, 2001; Khan, 1994; Gambling and Karim, 1991 as cited in Al-Abbad, 2016) في مدى ملاءمة التحفظ المحاسبي في التقرير المالي للبنوك الإسلامية. إذ يعتبر الدافع الرئيسي للتقرير المالي هو تقديم المعلومات الملائمة لحساب الزكاة. ويؤدي التحفظ المحاسبي إلى تخفيض الأرباح التي يمكن أن تخضع للزكاة (Al-Abbad, 2016; Rahim & Rahman, 2003). ومن ناحية أخرى دعمت الدراسات (Rahim & Rahman, 2003) الرأي القائل بعدم ملاءمة التحفظ لأغراض حساب الزكاة وأهدافها ويجب الاعتماد على القيمة السوقية الحالية أو القيمة النقدية المكافئة (AAOIFI FAS9) (12).

فمن المنظور التنظيمي، نجد أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI (وهي هيئة تنظيمية تصدر المعايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما سبق الإشارة إليها) لم تذكر مفهوم التحفظ في المعايير الصادرة عنها. ولتغلب على معضلة التحفظ ومدى ملاءمة التحفظ للتمويل الإسلامي، ينظر بعض الباحثين إلى التحفظ بالنسبة للأعمال الإسلامية بشكل مختلف. إذ يرى (Hanilfa & Hudaib, 2001) أن المقصود بالتحفظ في المحاسبة الإسلامية ليس اختيار الطرق المحاسبية التي لها أقل تأثير مرغوب من قبل الملاك، ولكن يكون الاتجاه بشكل أكبر نحو اختيار الطرق المحاسبية ذات التأثير الأكثر ملاءمة على المجتمع. إذ أنهم يعتقدون أن من الأفضل المبالغة في الأرباح (ضد التحفظ) لدفع زكاة أكبر من أجل مصلحة المجتمع (Al-Abbad, 2016).

ولذلك فقد اختبر (Abdelsalam et al, 2016) تأثير الجوانب الدينية التنظيمية على جودة التقرير المالي للبنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم استخدام التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح الانتهازية كمؤشرات لجودة المحاسبة. وقد تكونت عينة الدراسة من 60 مشاهداً للبنوك المدرجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA خلال الفترة من 2008 حتى 2013. وتشير النتائج إلى أن البنوك الإسلامية أكثر تحفظاً وأقل عرضة لإدارة الأرباح.

(12) معيار المحاسبة المالية رقم 9 يختص بمعاملات المحاسبة عن الزكاة FAS 9. Zakah

كما توصل (Al-Abbad, 2016) بالاعتماد على نموذج (Ball and Shivakumar (2005) وباستخدام عينة من 35 بنكاً إسلامياً خلال الفترة من 2005 حتى 2013 فى 11 دولة، الى ان المصارف الإسلامية تعترف بالخسائر في الوقت المناسب بينما توجل الاعتراف بالأرباح، وهو ما يشير الى أن التحفظ المحاسبى هو نفسه في إطار التمويل الإسلامي مثل نظيره في البنوك التقليدية. كما تم اختبار ما إذا كانت البنوك الإسلامية أكثر أو أقل تحفظاً من البنوك التقليدية. وقد توصلت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية تعترف بالأخبار السيئة أسرع، وتعترف بالأخبار الجيدة بشكل أبطأ مقارنة بالبنوك التقليدية. أي ان البنوك الإسلامية تعد أكثر تحفظاً في ممارسات التقرير المالي من البنوك التقليدية.

واختبر (Almutairi & Quttainah, 2019) ما إذا كانت البنوك الإسلامية أكثر احتمالاً للتحفظ المحاسبى عن البنوك التقليدية وذلك باستخدام عينة من 164 بنكاً من 15 دولة على مدار الفترة من 1993 حتى 2015. وقد تم التوصل الى ان البنوك الإسلامية أكثر احتمالاً للتحفظ المحاسبى مقاساً بتجنب الخسائر⁽¹³⁾، ومخصصات خسائر القروض غير العادية ALLP، و C-score⁽¹⁴⁾ مقارنة بالبنوك التقليدية .

وتعتبر ماليزيا واندونيسيا دولتين من أكبر 10 دول من حيث اجمالى الاصول المستثمرة فى الاسواق المالية الإسلامية. ولذلك استهدفت دراسة (Rosdini & Fildzah, 2019) المقارنة بين التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة المحاسبة المتوقعة للبنوك الإسلامية ذات النزعة الدينية مقارنة بنظائرها من البنوك التقليدية. وباستخدام عينة من 13 بنكاً إسلامياً و 45 بنكاً تقليدياً من دولتي اندونيسيا وماليزيا خلال الفترة من 2013 وحتى 2017، اظهرت النتائج ان البنوك التقليدية فى اندونيسيا كانت أكثر تحفظاً من البنوك الإسلامية على الرغم من ان البنوك التى تطبق الشريعة الإسلامية فى ماليزيا كانت أكثر تحفظاً من نظائرها. وقد يرجع ذلك الى ما ورد بتقرير الاقتصاد الإسلامى العالمى 2016/2015 State of the Global Islamic Economy Report بأن ماليزيا تعتبر الأكثر نجاحاً فى تطوير الاقتصاد الإسلامى والنظام المالى الإسلامى (Thomson, 2016 as cited in Rosdini & Fildzah, 2019). الا ان (Ardiansyah, 2022) باستخدام عينة من 15 بنك إسلامى فى اندونيسيا خلال الفترة من 2014 حتى 2018 اكد على اتباع البنوك الإسلامية فى اندونيسيا ايضاً التحفظ المحاسبى، اذ تؤثر عقود المديونية والتكاليف السياسية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فى البنوك الإسلامية ايضاً على اهمية ممارسة التحفظ المحاسبى فى البنوك الإسلامية.

⁽¹³⁾ تجنب الخسائر يساوى 1 إذ كان البنك لديه عائد اصغر على الاصول ROA (الدخل قبل الضرائب مقسوماً على اجمالى الاصول) يتراوح بين (صفر و 0.01). وبخلاف ذلك تجنب الخسائر = صفر، وعندما يكون تجنب الخسائر = 1 فان البنك يعتبر اقل تحفظاً ولكن عندما يكون صفرأ يعتبر أكثر تحفظاً فى الاعتراف الفوري بالخسائر المتوقعة وعدم التهرب منها.

⁽¹⁴⁾ مقياس للتحفظ المشروط المطور من قبل لـ (Khan & Watts, 2009)

وبناء على ما تقدم تدعم الباحثة وجهة النظر القائلة بأن البنوك الإسلامية تظهر ممارسات قياس قائمة على التحفظ المحاسبى بشكل أكبر من نظائرها من البنوك التقليدية وبالتالي يمكن اشتقاق فرض البحث الاول فى صورته البديله على النحو التالى:

H1: تعتبر البنوك الإسلامية أكثر تحفظاً من البنوك التقليدية فى ممارسات القياس المحاسبى.

5-4- الدراسة التطبيقية

وبناء على ما سبق وتماشياً مع ما توصلت اليه نتائج استقراء الدراسات السابقة من ناحية والواقع العملى الذى يشير الى تتامى الدور الذى تلعبه البنوك الإسلامية على الصعيدين المحلى والعالمى مما استدعى اختبار تأثير نوع البنك على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى بمفهومه الحالى فى القطاع المصرفى، وسيتعرض الباحث فى هذا الجزء لتصميم الدراسة التطبيقية التى تهدف الى اختبار فرض البحث التى تم التوصل اليه فى المنطقة العربية على النحو التالى:

5-4-1- هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث الذى تم التوصل اليه فى الشق النظرى من البحث الا وهو: H1: تعتبر البنوك الإسلامية أكثر تحفظاً من البنوك التقليدية فى ممارسات القياس المحاسبى.

5-4-2- مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة فى المنطقة العربية وبالاخص البنوك العاملة فى كل من دولة الامارات والكويت والسعودية وجمهورية مصر العربية. واشتملت العينة النهائية على 34 بنك مدرج منها 16 بنك اسلامى و18 بنك تقليدى باجمالى حجم مشاهدات 136 مشاهدة على مدار فترة التحليل 4 سنوات من عام 2013 حتى عام 2016، حيث يتطلب تطبيق مقياس التحفظ المحاسبى توافر بيانات سلسلة زمنية. كما تم اختيار عينة فرعية تحكمية بحجم مشاهدات 204 مشاهدة لاجراء عدد من الاختبارات على مدار فترة تحليل اطول من عام 2012 حتى عام 2017.

5-4-3- مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات اللازمة لاجراء الدراسة التطبيقية على عدة مصادر تتمثل فى: تم الحصول على التقارير المالية السنوية المنشورة للبنوك خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2017 من مواقعها على الانترنت، بالاضافة الى المنشورات الصادرة عن المصارف المركزية لمعرفة وتحديد التعليمات الرقابية واللوائح والمعايير التى تتبعها نوعى البنوك الإسلامية والتقليدية وكذلك عددها.

5-4-4- نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة:

وفقاً لفرض البحث يتوقع الباحث زيادة مستوى التحفظ المحاسبى فى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. وسيتم ذلك من خلال اختبار العلاقة بين مخصصات خسائر القروض والتغيرات فى القروض المتعثرة NPL وفقاً لـ (Manganeris et al., 2017; Abdelsalam et al., 2016; Leventis et al., 2009; Nichols et al., 2013). اذ تمثل التغيرات فى القروض المتعثرة⁽¹⁵⁾ NPL مؤشرات خارجية وغير تقديرية نسبياً لخسائر الائتمان المستقبلية المحتملة. وبالتالي سيتم تقييم الفروق فى وقتية الاعتراف بخسائر القروض فى البنوك الاسلامية والتقليدية وذلك بمقارنة الارتباط بين مخصص LLP والتغيرات الحالية والسابقة والمستقبلية فى NPL.

وقد اشار (Leventis et al., 2013) الى ان المحاسبة عن خسائر القروض تعكس سلوك إدارة مخاطر الائتمان للبنك، ويمكن أن تخلق عدم تماثل في المعلومات بين الإدارة والمساهمين، بالإضافة الى ان المحاسبة عن خسائر القروض يكون لها تأثير جوهري على ارباح البنك، وتتطلب درجة عالية من التقدير المحاسبى. وتعتبر مخصصات خسائر القروض مصروفات مستحقة تعكس تقييم الادارة فى الفترة الحالية لمستوى خسائر القروض المستقبلية في محفظة قروض البنك، وبالتالي مدى تفضيل مديري البنوك التقرير عنها. وبالتالي، تعترف البنوك التي يكون لديها تحفظ محاسبى بمخصص LLP أكبر وفي الوقت المناسب بالنسبة للتغيرات في القروض المتعثرة NPL.

كما تم اخذ أثر المتغيرات الرقابية المتمثلة فى مسموحات خسائر القروض للسنوات السابقة lagged loan loss allowance، وحجم البنك، والرفع المالى، وحجم مكتب المراجعة. ولاختبار التوقعات تم تقدير النموذج التالى لمخصص LLP:

$$LLP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta NPL_{t-1} + \alpha_2 \Delta NPL_t + \alpha_3 \Delta NPL_{t+1} + \alpha_4 LCO_t + \alpha_5 LCO_{t+1} + \alpha_6 IBS_t + \alpha_7 IBS_t \times \Delta NPL_{t-1} + \alpha_8 IBS_t \times \Delta NPL_t + \alpha_9 IBS_t \times \Delta NPL_{t+1} + \alpha_{10} BS_t \times LCO_t + \alpha_{11} IBS_t \times LCO_{t+1} + \alpha_{12} GOV_t + \alpha_{13-15} CONTROL_t + \alpha_{16-19} YR-DUMMIES + e_t. \quad (1)$$

(15) رغم من اعتبار القروض المتعثرة غير تقديرية نسبياً إلا أن مدارء البنوك يمكنهم ممارسة نوعين من انواع التقدير المحاسبى فى تقديرها: اولاً، من خلال اصدار قروض جديدة للمقترضين المتعسرين لتمكينهم من الوفاء بقروضهم القائمة واستمرار عملهم (والذى يعد ممارسة شائعة بين البنوك الامريكية فى القروض المقدمة للدول الناشئة منذ عام 1970 وحتى 1987)، ثانياً بإمكان مدارء البنوك اختيار تحويل القروض المتعثرة لديون معدوم . ويمكن ان يكون النوعان مكلفان للبنك، لذلك نتوقع ان تكون القروض المتعثرة غير تقديرية نسبياً (Nichols et al., 2009).

حيث:

LLP_t : تشير الى مخصص خسائر القروض للسنة t مقسومة على اجمالي القروض في نهاية السنة $t-1$.
 ΔNPL_t : تشير الى التغير في القروض المتعثرة والتي تمثل القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في نهاية السنة t ناقص القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في نهاية السنة $t-1$.
 LCO_t : تشير الى الديون المدومة عن السنة t مقسومة على اجمالي القروض في نهاية السنة $t-1$.
 IBS : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذ كان بنكاً إسلامياً، و(صفر) بخلاف ذلك.
 GOV : متغير الحوكمة وهو جودة المراجعة مقاسة بحجم منشآت المراجعة، وتشير $Control$: الى ثلاثة متغيرات رقابية هي الرفع المالي LEV للبنك، وحجم البنك $SIZE$ ، و LLA_{t-1} : مسموحات خسائر القروض في نهاية السنة $t-1$ ، YR : المتغيرات الوهمية الخاصة بسنوات اجراء التحليل، كما هو موضح بتعريف وقياس المتغيرات بالاسفل.

ويتضمن نموذج مخصص خسائر القروض 5 متغيرات والتي تعكس وقتية الاعتراف بخسائر القروض خلال عمر القرض، حيث يعكس مخصص LLP في السنة t توقعات المديرين حول خسائر القروض القائمة على معلومات القروض والتي اصبحت متاخرة خلال السنة السابقة NPL_{t-1} او السنة الحالية ΔNPL_t ، أو المتوقع ان تكون متاخرة في المستقبل NPL_{t+1} . كما ترتبط مخصصات خسائر القروض ايضا بالقروض المدومة (اي تحقق الخسارة) خلال السنة الحالية LCO_t ، والمستقبلية LCO_{t+1} . وبذلك نتوقع أن تكون معاملات الانحدار $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$ ايجابية، بمعنى أن التغيرات السابقة والحالية والمستقبلية في NPL ترتبط إيجابياً مع مخصص LLP وكذلك ترتبط القروض المدومة (الديون المدومه) LCO إيجابياً مع مخصص LLP وذلك لأن LCO توفر معلومات عن إمكانية التحصيل المستقبلي للقروض. ونظراً لأن هذه المتغيرات لا تتضمن المتغير الوهمي نوع البنك، فان معاملات انحدارها تعكس الارتباط بين مخصصات خسائر القروض وهذه المتغيرات في البنوك التقليدية.

ولمقارنة الاعتراف بخسائر القروض عبر البنوك الاسلامية والتقليدية، تم اختبار التفاعل بين الخمسة متغيرات ومتغير IBS حيث يتوقع مبدئياً لهذا التحليل ان معاملات الانحدار $\alpha_6 IBS_t \times \Delta NPL_t$ تكون كلها ايجابية. إذ يتوقع أن تكون معاملات الانحدار $\alpha_6, \alpha_7, \alpha_8$ ايجابية، أي ان البنوك الإسلامية تعترف بشكل أكبر وفي نفس الوقت بمخصص LLP بالنسبة للتغيرات في القروض المتعثرة NPL بالمقارنة بالبنوك التقليدية، وكذلك نتوقع ان يكون معامل الانحدار α_9, α_{10} ايجابيين، اي ان البنوك الإسلامية تعترف بشكل أكبر وفي نفس الوقت بمخصص LLP بالنسبة للقروض المدومة الحالية LCO والمستقبلية.

ويرجع هذا الى ميل البنوك ذات النسب الاعلى لراس المال لان تضع جانبا احتياطات أكبر من خلال مخصصات الخسائر لنقل اشارة ايجابية عن وضعها المالى الاقوى، حيث تستطيع من خلال الاحتفاظ باحتياطي خسائر قروض أعلى تحمل تسريع الديون المدومة بشكل أفضل، عندما لايزال احتياطي الخسائر فى مستوى اعلى. وبالرغم أن نموذج (Nicholas et al., 2009) يتطلب بيانات سلسلة زمنية والذي يقيد حجم عينة الدراسة، الا انه يعد أكثر النماذج الملاءمة لقياس التحفظ في البنوك (Leventis et al., 2013).

وبالنظر الى أن التحفظ لازال يفتقر إلى تعريف مقبول بالإجماع، كما تتضمن مؤشرات التحفظ أخطاء في القياس، لذلك تم استخدام طريقتين اضافيتين مختلفتين لقياس التحفظ المحاسبى الا وهما: المقياس الثانى للتحفظ المحاسبى فى القطاع المصرفى هو نموذج التغيرات فى الارباح لـ (Nichols et al., 2009) وفقاً للمعادلة:

$$\Delta NI_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta NI_{t-1} + \alpha_2 \Delta NI_{t-1} + \alpha_3 \Delta NI_{t-1} * \Delta NI_{t-1} + \alpha_4 IBS_t + \alpha_5 IBS_t * \Delta NI_{t-1} + \alpha_6 IBS_t * \Delta NI_{t-1} + \alpha_7 IBS_t * \Delta NI_{t-1} * \Delta NI_{t-1} + \epsilon.$$

حيث:

ΔNI_t : تشير الى التغير فى صافى الدخل من السنة t-1 الى t مقسوما على اجمالى اصول السنة t-1.
 ΔNI_{t-1} : متغير ارشادى يأخذ القيمة 1 اذا كان ΔNI_{t-1} سلبية وصفرأ بخلاف ذلك.

ويعتبر نموذج الانحدار الذاتى للتغيرات فى الارباح autoregression of earnings changes (انحدار للتغيرات فى ارباح الفترة الحالية ΔNI_t بالنسبة للتغيرات فى الفترة السابقة ΔNI_{t-1})، بالإضافة الى IBS: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) لو بنك إسلامي و(صفر) بخلاف ذلك.

توقع الباحث ممارسات قياس محاسبى تتسم ببعض التحفظ من قبل البنوك. وبموجب التحفظ المشروط، نتوقع عدم تماثل فى وقتية الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاقتصادية فى الارباح المحاسبية، اذ تحتاج المكاسب الاقتصادية لدرجه عالية من التحقق ليتم الاعتراف بها فى الدخل المحاسبى. لذلك فان زيادة الارباح تكون اكثر احتمالاً لى تكون اقل وقتية واكثر استمرارية، مما يشير الى ان α_2 يجب ان تكون ايجابية. كما توقع الباحث درجة اقل من القابلية للتحقق وبالتالي اعتراف اكثر وقتية بالخسائر الاقتصادية فى الدخل المحاسبى. لذلك فان الانخفاض فى الارباح اكثر احتمالاً لان يكون مؤقتاً transitory بشكل اكبر (فعلى سبيل المثال، تكون الاخبار السيئة اكثر وقتية وتنعكس (تتغير) بشكل اسرع من الاخبار الجيدة)، وبالتالي يتم توقع معامل انحدار سلبى (α_3) فى التفاعل بين NI_{t-1} و ΔNI_{t-1} للبنوك. وبمقارنة ممارسة التحفظ المحاسبى المشروط فى البنوك الاسلامية والتقليدية، نتوقع الدراسة ان تعرض البنوك الاسلامية اعترافاً اقل وقتية بالزيادة فى الارباح واعترافاً اكثر وقتية بالانخفاض

في الأرباح، وبالتالي يتوقع ان يكون لدى البنوك الاسلامية استمرارية persistence اكبر عندما تزيد الأرباح واستمرارية اقل عندما تنخفض الأرباح مقارنة بالبنوك التقليدية. وعلى وجه التحديد، نتوقع ان يكون معامل انحدار α_6 ايجابياً ومعامل انحدار α_7 سلبياً.

المقياس الثالث للتحفظ المحاسبي، حيث تتبع الدراسة ما تبنته دراسة (Leventis et al., 2013) باستخدام نموذج (Ball and Shivakumar, 2005). ونظراً لان ارتباط الأرباح سلبياً بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يعد أقل وضوحاً في فترات الأخبار السيئة، والذي يرجع لعدم التماثل في متطلبات التحقق عند الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الدخل، كما ان عدم التماثل في الاعتراف بالأرباح والخسائر يخلق ايضاً عدم تماثل في المستحقات، وبالتالي فان الخسائر الاقتصادية من المحتمل ان يتم الاعتراف بها بصورة وقتية من خلال المستحقات الاختيارية (المستحقات غير المحققة) بينما يتم الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية عند تحققها، نظراً لحسابها وفقاً للاساس النقدي، مما يشير الى ان اى تعديلات في التدفقات النقدية للفترة الحالية (ناشئة من اعادة تقييم القروض والاستثمارات الاخرى من قبل البنك) يرتبط ايجابياً مع التعديلات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. اذ ان الاعتراف الوقفي بالمكاسب والخسائر قائم على التدفقات النقدية المتوقعة وليست الفعلية التي يتم الوصول اليها من خلال المستحقات. وبالتالي يظل الاعتراف الوقفي بالمكاسب والخسائر مصدر العلاقة الايجابية بين المستحقات والتدفقات النقدية الحالية. إذ تكون هذه العلاقة اقوى في حالة الخسائر.

ولاختبار عدم التماثل في المستحقات وعلاقتها بنوع البنك يتم الاعتماد على نموذج الاعتراف غير المتماثل بالمستحقات السلبية وفقاً لدراسة كل من (Leventis et al., 2013; Manganeris et al., 2017) والذي لم يتم تصميمه ليلائم الصناعة المصرفية، ولكنه يستخدم في سياق القطاع المصرفي الأمريكي، ويعتمد على نموذج (Ball & Shivakumar, 2005) المعدل والذي يعبر عن المستحقات كدالة في التدفقات النقدية:

$$ACCR_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 OCF_{it} + \alpha_2 CFD_{it} + \alpha_3 OCF_{it} * CFD_{it} + \alpha_4 IBS_{it} + \alpha_5 IBS_{it} * OCF_{it} + \alpha_6 IBS_{it} * CFD_{it} + \alpha_7 IBS_{it} * OCF_{it} * CFD_{it} + \epsilon$$

حيث:

$ACCR_{it}$: إجمالي المستحقات مقاسه بالفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة.

OCF_{it} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة.

CFD_{it} : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كانت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سلبية، وصفرًا بخلاف ذلك.

ونتوقع ان يكون معامل الانحدار α_1 سلبياً. ويرجع ذلك للعلاقة السلبية بين المستحقات والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وبموجب التحفظ المحاسبى نتوقع معامل انحدار α_3 ايجابى. واخيراً نتوقع ان ترتبط البنوك الاسلامية بممارسات تحفظ محاسبى أكبر من البنوك التقليدية وبالتالي نتوقع ان يكون معامل انحدار α_7 ايجابى ومعنوى. ويتميز هذا المقياس بأنه ليس مبنى على متغيرات السوق، وبالتالي لا يمكن اعتباره متحيز بسبب عدم كفاءة السوق.

5-4-5- الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار الفروض

تم استخدام الأساليب الإحصائية المعتادة فى توصيف البيانات من نسب مئوية ومتوسطات وانحراف معيارى والحد الأدنى والأعلى للتعرف على الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، هذا الى جانب مصفوفه الارتباط التى توضح مدى الارتباط بين المتغيرات فى كل نموذج. ولاختبار فرض البحث تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتقدير معاملات نماذج الانحدار سالفة الذكر وكذلك تحديد قيمة معامل تحديد لتحديد مقدار ما تفسره المتغيرات المستقلة من تغيرات فى المتغير التابع وذلك بالاعتماد على طريقة تقدير ordinary least square (OLS) وتحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-TEST، ثم استخدام اختبار T-TEST لاختبار معنوية معاملات الانحدار.

5-4-6- نتائج اختبار فروض البحث

لاختبار فرض البحث والذي ينص على ان البنوك الإسلامية أكثر تحفظاً من البنوك التقليدية في ممارسات القياس المحاسبى من خلال النموذج التالى:

$$\begin{aligned} LLP_t = & \alpha_0 + \alpha_1 \Delta NPL_{t-1} + \alpha_2 \Delta NPL_t + \alpha_3 \Delta NPL_{t+1} + \alpha_4 LCO_t + \alpha_5 LCO_{t+1} + \alpha_6 \\ & IBS + \alpha_7 IBS_t \times \Delta NPL_{t-1} + \alpha_8 IBS_t \times \Delta NPL_t + \alpha_9 IBS_t \times \Delta NPL_{t+1} + \alpha_{10} BS_t \times \\ & LCO_t + \alpha_{11} IBS_t \times LCO_{t+1} + \alpha_{12} GOV_t + \alpha_{13-15} CONTROL_t + \alpha_{16-19} YR- \\ & DUMMIES + e_t. \end{aligned} \quad (1)$$

قام الباحث باحتساب بعض الاحصاءات الوصفية لبعض متغيرات النموذج كما هو موضح بالجدول رقم (1). اذ يتضح انخفاض الوسط الحسابى لمخصص LLP فى العينة حيث بلغ 0.0168. بانحراف معيارى 0.0175، ومسموحات خسائر القروض فى بداية السنة LLA_{t-1} 0.0715. من اجمالى محفظة القروض بانحراف معيارى 0.1217، والوسط الحسابى للتغير فى القروض المتعثرة ΔNPL 0.0100. بانحراف معيارى 0.118، والديون المعدومه الحالية LCO_t 0.0109. انحراف معيارى 0.296، وهو ما يشير الى ضعف سياسة تقييم وتقدير المخاطر لدى بنوك العينة بالكامل.

جدول 1: الاحصاءات الوصفية

		Correlations							
		LLPt	ΔNPLt+1	ΔNPLt	ΔNPLt-1	LCOt+1	LCOt	LLAt-1	lev المالي الرفع الاصول اجمالي size
Spearman's rho	LLPt	Correlation Coefficient	1.000	-.208.*	-.205.*	-.134-	.265**	.421**	.539**
		Sig. (2-tailed)	.	.015	.017	.119	.002	.000	.207
	ΔNPLt+1	Correlation Coefficient	-.208.*	1.000	.268**	.077	-.051-	-.178.*	-.469.**
		Sig. (2-tailed)	.015	.	.002	.375	.557	.038	.039
	ΔNPLt	Correlation Coefficient	-.205.*	.268**	1.000	.241**	-.044-	-.161-	-.360.**
		Sig. (2-tailed)	.017	.002	.	.005	.613	.062	.010
	ΔNPLt-1	Correlation Coefficient	-.134-	.077	.241**	1.000	-.073-	-.088-	-.098-
		Sig. (2-tailed)	.119	.375	.005	.	.400	.306	.256
	LCOt+1	Correlation Coefficient	.265**	-.051-	-.044-	-.073-	1.000	.376**	.149
		Sig. (2-tailed)	.002	.557	.613	.400	.	.000	.083
	LCOt	Correlation Coefficient	.421**	-.178.*	-.161-	-.088-	.376**	1.000	.477**
		Sig. (2-tailed)	.000	.038	.062	.306	.000	.	.000
	LLAt-1	Correlation Coefficient	.539**	-.469.**	-.360.**	-.098-	.149	.477**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.256	.083	.000	.
	size الاصول اجمالي	Correlation Coefficient	.109	.178*	.221**	.113	.235**	.246**	-.167-
		Sig. (2-tailed)	.207	.039	.010	.191	.006	.004	.052
	lev المالي الرفع	Correlation Coefficient	.022	-.155-	-.230.**	-.207.*	.008	.075	.270**
		Sig. (2-tailed)	.801	.072	.007	.016	.923	.385	.001

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Observations No136

كما يعرض الجدول (2) مصفوفة سبيرمان (Spearman's⁽¹⁶⁾) والتي توضح معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج السابق، حيث تشير نتائج التحليل الى وجود ارتباط ايجابي بين مخصص خسائر القروض LLP والديون المعدومة للسنة الحالية والسنة التالية، والذي يشير مبدئياً الى التحفظ في الاعتراف بمخصصات خسائر القروض وهو ما يتفق مع ما توصل اليه (Nichols et al.,2009; Leventis et al.,2013) وكذلك مسموحات خسائر القروض للسنة السابقة وذلك (عند مستوى معنوية 1% او اقل). ومع ذلك فهناك ارتباط سلبي مع التغيرات الحالية والمستقبلية في القروض المتعثرة (عند مستوى معنوية 5% او اقل)، والذي يمكن ارجاعه الى طبيعته غير التقديرية في اعداد القروض المتعثرة نظراً للاعتماد على نموذج الخسائر الفعلية عند اعداد المخصصات والذي لا يسمح باعداد مخصصات لخسائر القروض الا عند تحققها.

(16) يجدر الإشارة الى انه تم اجراء اختبارات اعتدالية التوزيع TESTS of Normality المتمثلة في Kolmogorov-smirnov Shapiro-wilk، والتي اجمعت على أن بيانات العينة لا تتبع التوزيع المعتدل الطبيعي مما دفع الباحث الى استخدام الاختبارات اللامعلمية المتمثلة في مصفوفة الارتباط Spearman's rho لتحديد معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، كما تتطلب المتغيرات ذات البيانات الكمية غير القابلة للترتيب مثل نوع البنك والمتغير الرقابي حجم مكتب المراجعة اجراء Mann-Whitney, wilcoxon Test، بالإضافة لاجراء اختبار kruskal-wallis test لاختبار مدى ارتباط متغير الزمن بمتغيرات الدراسة وقد اتضح وجود ارتباط معنوي للزمن بمتغيرات الدراسة ما عدا المتغير الرقابي المتمثل في الرفع المالي.

جدول 2: معاملات ارتباط Spearman's بين متغيرات الدراسة عن الفترة من 2013 حتى 2016

		Correlations								size الأصول اجمالي	lev العالي الرفع
		LLPt	ΔNPL_{t+1}	ΔNPL_t	ΔNPL_{t-1}	LCOt+1	LCOt	LLAt-1			
Spearman's rho	LLPt	Correlation Coefficient	1.000	-.208*	-.205*	-.134-	.265**	.421**	.539**	.109	.022
		Sig. (2-tailed)	.	.015	.017	.119	.002	.000	.000	.207	.801
	ΔNPL_{t+1}	Correlation Coefficient	-.208*	1.000	.268**	.077	-.051-	-.178*	-.469**	.178*	-.155-
		Sig. (2-tailed)	.015	.	.002	.375	.557	.038	.000	.039	.072
	ΔNPL_t	Correlation Coefficient	-.205*	.268**	1.000	.241**	-.044-	-.161-	-.360**	.221**	-.230**
		Sig. (2-tailed)	.017	.002	.	.005	.613	.062	.000	.010	.007
	ΔNPL_{t-1}	Correlation Coefficient	-.134-	.077	.241**	1.000	-.073-	-.088-	-.098-	.113	-.207*
		Sig. (2-tailed)	.119	.375	.005	.	.400	.306	.256	.191	.016
	LCOt+1	Correlation Coefficient	.265**	-.051-	-.044-	-.073-	1.000	.376**	.149	.235**	.008
		Sig. (2-tailed)	.002	.557	.613	.400	.	.000	.083	.006	.923
	LCOt	Correlation Coefficient	.421**	-.178*	-.161-	-.088-	.376**	1.000	.477**	.246**	.075
		Sig. (2-tailed)	.000	.038	.062	.306	.000	.	.000	.004	.385
	LLAt-1	Correlation Coefficient	.539**	-.469**	-.360**	-.098-	.149	.477**	1.000	-.167-	.270**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.256	.083	.000	.	.052	.001
	size الأصول اجمالي	Correlation Coefficient	.109	.178*	.221**	.113	.235**	.246**	-.167-	1.000	-.291**
		Sig. (2-tailed)	.207	.039	.010	.191	.006	.004	.052	.	.001
	lev العالي الرفع	Correlation Coefficient	.022	-.155-	-.230**	-.207*	.008	.075	.270**	-.291**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.801	.072	.007	.016	.923	.385	.001	.001	.

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Observations No136

يوضح الجدول رقم (3) ان قيمة احصائية الاختبار F لنموذج مخصصات خسائر القروض ككل كانت معنوية وان قيمة معامل التحديد $R^2_{adj} .49$. كما يوضح الجدول نتائج نموذج الانحدار ومعنوية معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة. واتفاقاً مع (Leventis et al.,2013)، اظهرت النتائج ان $\alpha_2 \Delta NPL_t$ كانت سلبية وذلك (عند مستوى معنوية 1% او اقل) مما يشير الى انخفاض اعتراف البنوك التقليدية بمخصصات خسائر القروض فى الوقت المناسب بالنسبة للتغيرات الحالية فى القروض المتعثرة NPL، مما قد يشير الى انخفاض التحفظ المحاسبى فى البنوك التقليدية فى سياستها بالنسبة للقروض المتعثرة، أو انها تميل للاعتراف بمخصصات خسائر القروض فقط عند تحققها بالكامل. وعلى غرار دراسة (Manganaris et al.,2017) لم تكن المعلمات $\alpha_3 \Delta NPL_{t+1}$ ، $\alpha_5 LCO_{t+1}$ معنوية، وكذلك الحال فى البنوك الاسلامية لم تكن المعلمات $\alpha_7 IBS_t \times \Delta NPL_{t-1} + \alpha_8 IBS_t \times \Delta NPL_t + \alpha_9 IBS_t \times \Delta NPL_{t+1}$ معنوية. ويشير ذلك الى عدم وجود تحفظ محاسبى فى البنوك التقليدية والاسلامية من خلال الاعتراف بمخصصات قروض فى الوقت المناسب مع التغيرات فى القروض المتعثرة السابقة والحالية والمستقبلية.

ومع ذلك فقد تم التوصل الى ان $\alpha_4 LCO_t$ معنوية وايجابية (عند مستوى معنوية 1% او اقل). مما يشير الى وجود تحفظ محاسبى. كما تم التوصل الى $\alpha_{10} IBS_t \times LCO_t$ معنوية ولكنها سلبية مما يشير

الى انخفاض التحفظ المحاسبي من خلال الاعتراف بمخصص LLP اقل بالنسبة للديون المدعومه في الفترة الحالية في البنوك الاسلامية عنه في البنوك التقليدية.

كما تم ملاحظة، ان متغير LLA_{t-1} كان ايجابياً (عند مستوى معنوية 5% او اقل)، مما يشير الى اعتراف البنوك على مستوى العينة ككل بمسموحات خسائر قروض أكبر اى الى تحفظ مشروط أعلى في كل البنوك والذي يظهر في تدفقات الارباح المفصح عنها الى قائمة المركز المالي.

جدول 3: نتائج تحليل الانحدار للمعادلة رقم (1)

Model	Adjusted R Square	F
1	.499	8.463

Model	Standardized Coefficients Beta	T	Sig.
(Constant)		-1.172-	.244
ΔNPL_{t+1}	-.219-	-1.943-	.054
ΔNPL_t	-.471-	-3.425-	.001
ΔNPL_{t-1}	-.097-	-1.148-	.253
LCOt	1.414	6.238	.000
LCOt+1	-.072-	-.891-	.375
IBS	.195	2.072	.040
$IBSt \times \Delta NPL_{t-1}$	-.142-	-2.071-	.041
$IBSt \times \Delta NPL_t$.330	2.529	.013
$IBSt \times \Delta NPL_{t+1}$	-.023-	-.316-	.753
$IBSt \times LCO_{t+1}$.099	1.087	.279
$BSt \times LCO_t$	-1.334-	-5.346-	.000
LLAt-1	.292	3.382	.001
Size	-.060-	-.862-	.390
Lev	-.002-	-.027-	.978
Audit	.096	1.530	.129

تتكون عينة الدراسة من 136 مشاهدة منها 64 مشاهدة للبنوك الاسلامية و72 مشاهدة للبنوك التقليدية وتغطي فترة الدراسة من عام 2013 حتى عام 2016. المتغيرات: $LLPt$: تشير الى مخصص خسائر القروض للسنة t مقسومة على اجمالي القروض في نهاية السنة $t-1$.

ΔNPL_t : تشير الى القروض المتعثرة NPL الى اجمالي القروض في نهاية السنة t ناقص القروض المتعثرة NPL الى اجمالي القروض في نهاية السنة $t-1$. LCOt: تعكس الى الديون المدعومة LCO عن السنة t مقسوما على اجمالي القروض في نهاية السنة $t-1$.

IBS: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان بنكاً إسلامياً و(صفر) بخلاف ذلك. GOV: متغير الحوكمة حجم منشآت المراجعة، Control: ثلاثة متغيرات رقابية وهي الرفع المالي LEV للبنك، وحجم البنك SIZE، و LLA_{t-1} : مسموحات خسائر القروض في نهاية السنة $t-1$ على اجمالي القروض في نهاية السنة $t-1$.

تحليلات الحساسية الخاصة باستخدام مقياسين اخرين للتحفظ المحاسبى

النموذج 1A (عدم التماثل فى وقتية الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاقتصادية فى الارباح المحاسبية)

$$\Delta NI_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta NI_{t-1} + \alpha_2 \Delta NI_{t-1} + \alpha_3 \Delta NI_{t-1} * \Delta NI_{t-1} + \alpha_4 IBS_t + \alpha_5 IBS_t * \Delta NI_{t-1} + \alpha_6 IBS_t * \Delta NI_{t-1} + \alpha_7 IBS_t * \Delta NI_{t-1} * \Delta NI_{t-1} + \epsilon.$$

بالاعتماد على نماذج تحليل الانحدار المعممة Generalized linear models للتخلص من اثار الارتباط الخطي، تم اجراء اختبار Omnibus test لتحديد مدى معنوية النموذج ككل باستخدام احصائية الاختبار Likelihood ratio chi-square والتي اشارت الى معنوية النموذج. كما تم اجراء اختبار للحكم على مدى معنوية معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة باستخدام احصائية الاختبار wald chi-square.

وبالنظر الى معنوية معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة يظهر الجدول رقم (4) نتائج نموذج الانحدار، والتي اشارت الى انه على العكس من النتائج التى توصل اليها (Nichols et al., 2009)، تشير النتائج الى انخفاض استمرارية الزيادة فى الأرباح، حيث α_2 اقل من الصفر والذي قد يرجع الى تقارب نسب قيم التغير فى صافى الدخل للسنة السابقة ΔNI_{t-1} للتغير سالب 44.1% مقابل 55.9% التغير الموجب فى صافى الدخل كما هو موضح بالجدول 5. كما لا يرتبط الانخفاض فى الارباح بشكل قوى مع الانعكاسات فى الارباح earnings reversals فى الفترات المقبلة بمعنى أن الانخفاض فى الارباح ليس مؤقتاً حيث α_3 أكبر من الصفر مما يعنى ان هناك تماثل وليس عدم تماثل فى استمرارية الاخبار السارة وغير السارة.

ويشير ذلك الى عدم وجود دليل على التحفظ المشروط من خلال عدم تماثل فى وقتية الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاقتصادية فى الارباح المحاسبية لعينة البنوك التقليدية. وبمقارنة البنوك التقليدية بالبنوك الاسلامية، تم التوصل الى ان المعلمات α_6, α_7 غير معنوية. وقد يرجع ذلك الى ما توصل اليه (Andreou et al., 2017) بان المعالجة المحاسبية لمحفظه خسائر القروض فى قائمة الدخل تعتبر مقياساً للتحفظ المحاسبى وليس من خلال بنود قائمة الدخل الأخرى بخلاف القروض التى تحدد الأرباح قبل المخصصات. ويشير هذا إلى أنه أما إن تكون سلطة التقدير على البنود الأخرى لقائمة الدخل محدودة بشكل أكبر أو أن المستثمرين يجدون أنه من الاسهل لهم تتبع المعالجة المحاسبية للبنود الاخرى بخلاف القروض. كما يعزى الباحث هذه النتائج ايضاً للظروف الاقتصادية والسياسية التى كانت تمر بها الدول العربية خلال فترة الدراسة.

جدول 4: نتائج تحليل الانحدار للنموذج 1A

Parameter	B	Wald Chi-Square	Sig.
(Intercept)	.002	.420	.517
[DΔNIt-1=0]	.001	.829	.363
[DΔNIt-1=1]	0 ^a	.	.
ΔNIt-1	-.407	4.341	.037
ΔNIt-1 * DΔNIt-1	.407	4.060	.044
[البنك نوع=0]	-.005	2.707	.100
[البنك نوع=1]	0 ^a	.	.
[IBS*DΔNIt=-.00]	.003	.617	.432
[IBS*DΔNIt=1.00]	0 ^a	.	.
IBS*ΔNIt-1	-.232	.365	.546
IBS*ΔNIt-1 * DΔNIt-1	.012	.001	.978
(Scale)	.000 ^b		

تتكون عينة الدراسة من 136 مشاهدة منها 64 مشاهدة للبنوك الإسلامية و 72 مشاهدة للبنوك التقليدية و تغطي فترة الدراسة من عام 2013 حتى عام 2016. المتغيرات ΔNIt: التغير في صافي الدخل من السنة t-1 الى السنة t مقسوما على اجمالي الاصول في نهاية السنة t، DΔNIt-1: متغير ارشادي يأخذ القيمة 1 لو ΔNIt-1 سلبى وصفر بخلاف ذلك، IBS: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) لو بنك إسلامي و(صفر) بخلاف ذلك.

جدول 5

DΔNIt-1				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	76	55.9	55.9
	1	60	44.1	100.0
	Total	136	100.0	

النموذج 1B (الاعتراف غير المتماثل بالمستحقات السلبية)

$$ACCR = \alpha_0 + \alpha_1 OCF_{it} + \alpha_2 CFD_{it} + \alpha_3 OCF_{it} * CFD_{it} + \alpha_4 IBS_t + \alpha_5 IBS_t * OCF_{it} + \alpha_6 IBS_t * CFD_{it} + \alpha_7 IBS_t * OCF_{it} * CFD_{it} + \epsilon$$

بالاعتماد على نماذج تحليل الانحدار المعممة Generalized linear models للتخلص من اثار الارتباط الخطي، تم اجراء اختبار Omnibus test لتحديد مدى معنوية النموذج ككل باستخدام احصائية الاختبار Likelihood ratio chi-square والتي اشارت الى معنوية النموذج، ثم تم اجراء اختبار للحكم على مدى معنوية معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة باستخدام احصائية الاختبار wald chi-square.

وبالنظر الى معنوية معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة يظهر الجدول رقم (6) نتائج نموذج الانحدار. وتشير النتائج الى ان α_1 سلبية (عند مستوى معنوية 1% او اقل). اي ان هناك علاقة سلبية بين المستحقات والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية. وكما توقع الباحث كانت α_3 ايجابية (عند مستوى

معنوية 1% (او اقل)، والتي توضح العلاقة الايجابية بين المستحقات والتدفقات النقدية فى فترات الاخبار السيئة (اى ان الاستحقاقات السلبية أكثر احتمالاً فى فترات التدفقات النقدية السلبية).

وتتفق هذه النتائج مع ما توصل اليه (Leventis et al.,2013) من وجود عدم تماثل فى الاعتراف بخسائر غير محققة أكبر من خلال الاستحقاقات مقارنة بالمكاسب غير المحققة. ويشير ذلك الى قيام مدراء البنوك باستخدام الحكم المهنى فى ادارته الاستحقاقات بطريقة تعمل على الاعتراف الوقتى بالخسائر الاقتصادية فى القوائم المالية بغرض نقل المعلومات الى السوق وليس بصورة انتهازية مما يشير الى اتباع سياسة التحفظ المحاسبى. وبمقارنة البنوك التقليدية بالبنوك الاسلامية، تم التوصل الى ان معامل الانحدار α_7 كان سلبياً (عند مستوى معنوية 1% او اقل)، مما يشير الى ان البنوك الاسلامية تعرض مستوى اقل من التحفظ المحاسبى مقارنة بالبنوك التقليدية. وتتفق هذه النتائج مع النموذج الاول والاساسى لاختبار الفرض.

جدول 6: نتائج تحليل الانحدار للنموذج 1B

Parameter	B	Wald Chi-Square	Sig.
(Intercept)	.007	4.184	.041
OCF/TAt-1	-1.094-	1934.121	.000
[CFD=0]	.010	6.041	.014
[CFD=1]	0 ^a	.	.
[CFD=0] * OCF/TAt-1	.094	13.960	.000
[CFD=1] * OCF/TAt-1	0 ^a	.	.
[IBS=0]	.012	10.128	.001
[IBS=1]	0 ^a	.	.
[IBS=0] * OCF/TAt-1	.102	12.043	.001
[IBS=1] * OCF/TAt-1	0 ^a	.	.
[CFD=0] * [IBS=0]	-.005-	.421	.516
[CFD=0] * [IBS=1]	0 ^a	.	.
[CFD=1] * [IBS=0]	0 ^a	.	.
[CFD=1] * [IBS=1]	0 ^a	.	.
[CFD=0] * [IBS=0] * OCF/TAt-1	-.113-	7.295	.007
[CFD=0] * [IBS=1] * OCF/TAt-1	0 ^a	.	.
[CFD=1] * [IBS=0] * OCF/TAt-1	0 ^a	.	.
[CFD=1] * [IBS=1] * OCF/TAt-1	0 ^a	.	.
(Scale)	.001 ^b		

تتكون عينة الدراسة من 204 مشاهدة منها 96 مشاهدة للبنوك الاسلامية و108 مشاهدة للبنوك التقليدية وتغطى فترة الدراسة من عام 2012 حتى عام 2017. المتغيرات: ACCR_{i,t} إجمالي المستحقات مقاسه بالفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة. OCF_{i,t} النفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة. Lagged total Assets. CFDi,t متغير وهمي يأخذ القيمة (1) لو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سلبية و(صفر) بخلاف ذلك.

5-5 الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

تبرز الدراسة الحالية اهمية الاعتراف الوقتى بالخسائر كاحد اوجة التحفظ فى الخيار المحاسبى، وتوفر نموذج هام على كيف واين يمكن ان يكون مفهوم التحفظ اكثر وضوحاً فى الاطار المفاهيمى، وبذلك تساهم الدراسة فى مساعدة واضعى المعايير وصانعى السياسات فى الرقابة على والتنظيم للقطاع المصرفى، اذ اشار العديد من الدراسات الى الدوافع غير الملائمة التى وجهها مقرضو البنوك فى تقاوم الازمة المالية العالمية وان البنوك التى اتخذت ترتيبات محاسبية اكثر تحفظاً كانت الاقل تاثراً بالازمة.

وبناء على نتائج الدراسة التطبيقية، تم رفض فرض البحث بان البنوك الإسلامية أكثر تحفظاً من البنوك التقليدية فى ممارسات القياس المحاسبى. اذ تم التوصل الى ادلة تجريبية تشير الى ممارسة البنوك التقليدية لمستوى من التحفظ المحاسبى اعلى من البنوك الاسلامية يتبين من خلال اعتراف اكبر واكثر وقتية بمخصصات خسائر قروض بالنسبة للتغيرات فى الديون المعدومة بالاضافة الى استخدام الحكم المهنى فى التقدير المحاسبى للمستحقات للتاكيد على وقتية الاعتراف بالاخبار السيئة. وترجع هذه النتائج الى مقاييس القائمة على المستحقات لقياس التحفظ والعديد من اختبارات الحساسية.

وتتفق هذه النتائج مع الراى القائل بأن المقصود بالتحفظ فى المحاسبة الإسلامية ليس اختيار الطرق المحاسبية التى لها أقل تأثير مرغوب من قبل الملاك. ولكن الاتجاه بشكل اكبر يكون نحو اختيار الطرق المحاسبية ذات التأثير الأكثر ملاءمة على المجتمع. فهم يعتقدون أن من الأفضل المبالغة فى الأرباح (ضد التحفظ) لدفع زكاة أكبر من أجل مصلحة المجتمع.

وتعتبر النتائج بذلك ذات قيمة هامة لمدراء البنوك والمنظمين للقطاع المصرفى على حد سواء، حيث يكون لمديرين البنوك دوافع قوية لممارسة التحفظ المحاسبى فى التقرير المالى لتجنب تكاليف التقاضى المستقبلية المحتملة من اصدار معلومات مضللة للسوق، كما يرى المنظمين للصناعة المصرفية ان التحفظ المحاسبى يمكنه تخفيض مخاطر المودعين(من خلال مخصصات خسائر القروض) والمخاطر العامة على حد سواء، وبذلك يمكن اعتبار التحفظ المحاسبى الية تنظيمية تحفظية لمراقبة المستوى الحقيقى لتعرض البنك للمخاطر ومتى يكون التدخل ضرورى.

وفى ضوء حدود البحث واهدافه يوصى الباحث بما يلى:

- ضرورة العمل على تخفيض التعارض بين الأهداف التنظيمية المتحفظة وأهداف المعايير المحاسبية الموضوعة، اذ تتطلب الجهات التنظيمية المصرفية اتخاذ مقاييس استباقية أو تطلعية تجاه إعداد المخصصات والتي تتضمن الاحتفاظ بدرجة كافية (أو مرتفعة) من مخصصات LLPS حتى عندما خطر الائتمان المتوقع يبدو منخفض لذلك يوصى الباحث بضرورة الاسرع فى تطبيق معيار IFRS9

والذي يتطلب تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للاعتراف والقياس بمخصصات (LLA) LLP، ويسمح هذا النموذج بتقدير الأحداث المستقبلية المحتملة، وبالتالي يمنح المديرين مساحة أكبر للتقدير عن نموذج الخسائر الفعلية ودرجة أكبر من التحفظ المحاسبي.

- كما تعد الدراسة ذات فائدة لهيئات وضع المعايير، حيث هناك جدل ونقاشات قائمة فيما يتعلق بتحديد المعايير المحاسبية المدى الذي يجب أن يستخدم به التحفظ المحاسبي في التقرير المالي، والذي يجب أن تتضمنه GAAP، حيث حديثاً قام FASB / IASB بإزالة مبادئ التحفظ من الإطار المفاهيمي المشترك حيث FASB / IASB, 2010 يروا أن التحفظ يؤدي للتحيز في التقرير المالي ويزيد عدم تماثل المعلومات، في حين تشير الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يرتبط أقل بالاحتفاظ الإدارة بالأخبار السيئة ويخفض خطر انهيار أسعار الأسهم ويزيد رفاهية المستثمرين.

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أن هناك العديد من المجالات البحثية المستقبلية على النحو التالي:

- تأثير التحفظ المحاسبي في معالجة مخصصات خسائر القروض خلال المراحل المختلفة من دورة الاقراض على مخاطر انهيار اسعار الاسهم.
- تأثير القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض على دوافع التبنى و الالتزام بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.
- مدى طبيعه العلاقة بين التحفظ المشروط والتحفظ من خلال المستحقات والدور التقييمي في ظل المعايير الحالية لاعداد التقارير المالية.
- تأثير مستوى التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية على جودة الافصاح عن المعلومات المالية في البنوك.

المراجع

- Abdelsalam ,O, P.Dimitropoulos, M.Elnahass,and S.Leventis,2016, Earnings management behaviors under different monitoring mechanisms: The case of Islamic and conventional banks, **Journal of Economic Behavior and Organization**,pp:1-19.
- Al Attar,M, A. F. Altal and H. Y. Ali,2016, Measuring the Conservatism Level in the Accounting Policies and ItsEffect on the Financial Information Disclosure Quality in theJordanian Commercial Banks, **Journal of Management and Sustainability**; Vol. 6, No. 3,pp:1-15.
- Al-Abbad, A,2016 Accounting Conservatism in Islamic Banking, **International Review of Accounting, Banking and Finance**, Vol 8, No. 1, , Pp 32-53.
- Almutairi, A.R, and M. A. Quttainah, 2019, Corporate governance and accounting conservatism, in Islamic banks, **Thunderbird International Business Review**, PP.1-20
- Aminu,L,and S. U. Hassan,2017, accounting conservatism and financial performance of nigerian deposit money banks: an analysis of recent economic recession, **Scholedge International Journal of Business Policy and Governance**, Vol.04, Issue 12 , Pp: 124-135 .
- Andreou ,P, I. Cooper, C Louca, and D. Philip,2017, Bank loan loss accounting treatments , cred it cycles and crash risk, **The British Accounting Review** .pp: 1-19.
- Andreou, P.C,2016, Corporate Governance and Firm-specific Stock Price Crashes, **European Financial Management**, Vol. 22, No. 5,pp, 916-956.

- Ardiansyah, M,2022,ACCOUNTING CONSERVATISM IN THE PERSPECTIVE OF POSITIVE ACCOUNTING THEORY: A STUDY OF ISLAMIC BANKING IN INDONESIA, **Asian Economic and Financial Review**,Vol. 12, No. 6,pp: 380-396.
- Barth,M.E and W.R Landsman,2010, How do financial reporting contribute to the financial crisis ?, **European Accounting Review**,3.PP:399-423.
- Bushman, R.M,and C.M. Williams,2012, Accounting discretion, loan loss provisioning, and discip line of Banks' risk-taking, **Journal of Accounting and Economics**,pp1-18.
- Cohen ,L.J, M.Cornett,A. J. Marcus,and H. Tehranian,2014, Bank Earnings Management and Tail Risk during the Financial Crisis, **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol. 46, No. 1,pp:1-27.
- Ha, J,2020, Bank accounting conservatism and bank loan quality,**Journal of Business Finance&Accounting**,pp:49-532
- Huang, W,2021, Does banking deregulation affect accounting conservatism?, **Journal of Accounting and Public Policy**, pp:1-23.
- Kanagaretnam,K, C.Lim, and G.Gerald,2014, Effects of international institutional factors on earnings quality of banks, **Journal of Banking and Finance**, pp: 87-106.
- Kim ,J .B,and L. Zhang,2016, Accounting Conservatism and Stock Price Crash Risk Firm-level Evidence, **Contemporary Accounting Research** Vol. 33 No. 1, pp. 412-441.
- Leventis .S, P.Dimitropoulos, and S.Ansah,2013, Corporate Governance and Accounting Conservatism: Evidence from the Banking Industry, **An International Review**, pp: 264-286.

- Lim,C, E. Lee, A. Kausar,and M.Walker,2014, Bank accounting conservatism and bank loan pricing, **J. Account. Public Policy**, pp: 260–278.
- Măciucă, G, E. Hlaciuc,and A. Ursache,2015, The role of prudence in financial reporting: IFRS versus Directive 34,**Procedia Economics and Finance** 32,pp 738 – 744.
- Manganaris, P , E. Beccalli,and P. Dimitropoulos ,2017, Bank transparency and the crisis, **The British Accounting Review**,pp:1–17.
- Manganaris, P, C.Spathis,and A. Dasilas,2015, The effects of mandatory IFRS adoption and conditional conservatism on European bank values, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, pp: 72–81.
- Molenaar J.A,2009, Accounting Conservatism and Earnings Management in the Banking Industry The effect of discretionary loan loss provisions on conditional accounting conservatism, **Master's Thesis Accounting, Auditing and Control FEM 11032,Erasmus School of Economics**,pp:1–87.
- Nichols, C, J.Wahlen,and M. Wieland,2008, Publicly traded versus privately held: implications for conditional conservatism in bank accounting, **Review of Accounting Studies**,pp:8–122.
- Rahim,A,and A. Rahman, 2003,Accounting regulatory issues on investments in Islamic bonds, **International Journal of Islamic Financial Services**, Vol.4, No.4,pp:1–11.
- Rahim,A,and A. Rahman,2007, pre-requisites for effective integration of *zakah* into mainstream islamic financial system in malaysia, **Islamic Economic Studie**, Vol. 14, No. 1 and 2pp:91–106.
- Rosdini,D and N. P.G. Fildzah,2019, Comparison of conservatism in islamic and conventional banks in indonesia and malaysia, **Jurnal Manajemen**,Vol. XXIII, No. 02, PP. 239–256.